

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
الغـوـان

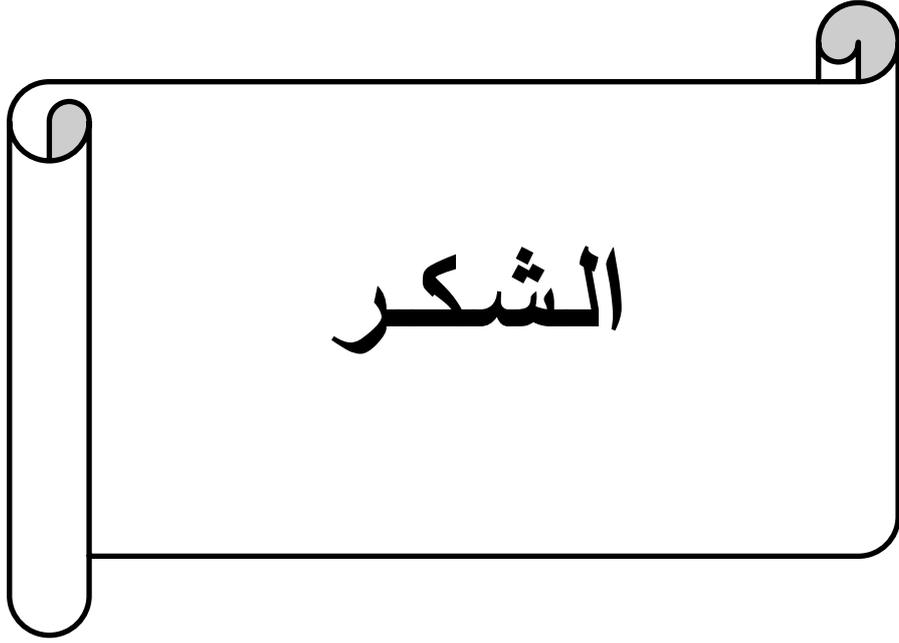
تقييم احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية
في الموازنة العامة للدولة
- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2021) -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت إشراف الأستاذ:
سمير محي الدين

من إعداد الطالبتين:
• إكرام بوعافية
• وفاء بعداش

السنة الجامعية: 2022/2021



الحمد لله و الصلاة و السلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه و
سلم، و على آله و صحبه إلى يوم الدين، عملا بقول الحبيب صلى
الله عليه و سلم " من لم يشكر الناس لم يشكره الله " ، نشكر الله عز
وجل على نعمة الإرادة و العزيمة و الصبر التي وهبنا إياها، راجيين
منه أن يكون عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان إلى كل من مد لنا يد العون و
المساعدة بغية الوصول إلى هدفنا المنشود و نخص بالذكر أستاذنا
المشرف "سمير محي الدين" و كل من زرع فينا الإرادة و الطموح
للنهوض بمشعل العلم من الطر الابتدائي إلى الجامعي، إلى كل من
ساهم في عملنا هذا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو ابتسامة
زرعت في روحنا المثابرة و الجد لكم منا كل الاحترام و التقدير،
راجيين من المولى أن يكتبه لكم جميعا في ميزان الحسنات.



الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله، أهدي ثمرة
هذا العمل المتواضع إلى منبع فخري واعتزازي، إلى من غمرني بعطفه
وحنانه وزرع بنفسه حب الخير والذي العزيز

إلى من ربتي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أعلى انسان في هذا
الوجود جدتي الحبيبة أدامها الله وحفظها.

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة،
وعلمتني معنى الحياة، إلى أمي العزيزة.

إلى من ترعرعت و عشت بينهم إخوتي " قصي، صابر، رباب"

إلى عائلتي الغالية وكل من جمعتني بهم الأيام زملائي وأصدقائي.

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولا تسعه مذكرتي.

إكرام

أيام مضت من عمري، بدأت بخطوة وها أنا اليوم أقطف ثمار مسيرة أعوام
كان هدفي فيها واضحا وكنت أسعى كل يوم لتحقيقه والوصول إليه، أنا
اليوم أصل وببيدي شعلة سأحرص عليها كل الحرص حتى لا تتطفئ ،
شكرا لله أولا وأخيرا على أن وفقني وساعدني على ذلك، ثم أتقدم بالشكر
إلى القلب الحنون التي كانت بجانبني في كل المراحل التي مررت بها من
تلذذ ومعاناة، فقد كانت شمعة تحترق لتتير دربي، صاحبة القلب الصبور
الحنون التي أثار دعاؤها دربي، إلى أمي، كما أن الفضل كل الفضل إلى
والدي العزيز الذي علمني الصعود وعيناه تراقبني، مسخرا كل قواه عوناً لي
كل أصل إلى ما أنا عليه الآن، أطال الله عمرهما بصالح الأعمال ورزقهما
الصحة والعافية، القدرة على خدمتهما طمعا في إعادة ولو القليل من
خيرهما، إلى إخوتي كل من حسام ووليد اللذان مهذا لي الطريق أمامي كي
أصل إلى ما أنا عليه اليوم، وإلى كل من الكنكوتة الجميلة وسام والجميل
الأنيق وسيم، وإلى كل الأصدقاء الأوفياء الذين عبدوا لي دربا كنت لن
أبلغه إلا بعون من الله ثم موافقهم النبيلة، إلى أساتذتي وزملائي من
التحضيرى إلى قسم المحاسبة والجباية المعمقة، إلى من أكن له مشاعر
الأب أستاذي العزيز الدكتور سمير محي الدين، فقد كان ومازال قدوتي
الثقافية الذي يبرها دائما بالكم الهائل من المعلومات التي يملكها، إلى كل
من كان له الفضل من قريب أو بعيد، إلى كل من كان له بصمة في
حياتي حتى لو كانت سلبية، أشكركم جميعا، ولكم مني كل الود والاحترام،
أهديكم جميعا ثمرة نجاحي وتخرجي.

وفاء



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
I	الشكر
II	الإهداء
VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة
8	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة
10	المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة للدولة
11	المطلب الثالث: مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة
14	المطلب الرابع: رصيد الموازنة العامة للدولة
15	المبحث الثاني: إطار مفاهيمي حول النفقات العامة
15	المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وخصائصها
16	المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة
18	المطلب الثالث: اثار النفقات العامة
21	المبحث الثالث: إطار مفاهيمي حول الإيرادات العامة
21	المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة
24	المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة
25	المطلب الثالث: اثار الإيرادات العامة
27	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: إطار نظري للجباية العادية والجباية البترولية
29	تمهيد

30	المبحث الأول: إطار مفاهيمي للجباية العادية
30	المطلب الأول: مفهوم الجباية العادية
32	المطلب الثاني: القواعد العامة للجباية العادية
32	المطلب الثالث: أنواع الجباية العامة
34	المطلب الرابع: مكونات الجباية العادية
36	المبحث الثاني: إطار مفاهيمي للجباية البترولية
36	المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية
37	المطلب الثاني: أنظمة الجباية البترولية
39	المطلب الثالث: مكونات الجباية البترولية
43	المبحث الثالث: تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية
43	المطلب الأول: تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2010-2020)
46	المطلب الثاني: تطور إيرادات البترول
48	المطلب الثالث: تحليل انعكاسات الإيرادات البترولية على الجباية العادية
51	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول تقييم مسار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر (2010-2021)
53	تمهيد
54	المبحث الأول: تطور وضعية الميزانية العامة في الجزائر
54	المطلب الأول: تطور إيرادات العامة
56	المطلب الثاني: تطور النفقات العامة
60	المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية
62	المبحث الثاني: تحليل تطور الجباية العادية و الجباية البترولية
62	المطلب الأول: تحليل تطور الجباية العادية في الجزائر (2010-2020)
64	المطلب الثاني: تحليل تطور الجباية البترولية في الجزائر (2010-2020)
66	المطلب الثالث: مقارنة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

68	المبحث الثالث: متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية
68	المطلب الأول: دوافع إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية
69	المطلب الثاني: أهمية الإصلاح الجبائي في تحقيق الإحلال
72	المطلب الثالث: آليات الواجب اتخاذها لتحقيق الإحلال
75	خلاصة الفصل
77	الخاتمة العامة
82	قائمة المراجع
	الملخص

A graphic of a scroll with a black outline and a grey shadow on the left side. The scroll is unrolled, showing the text inside. The text is in Arabic and is centered on the scroll.

قائمة الجداول

والأشكال

1. قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	قيمة الرسم المساحي.	01
40	معدلات الإتاوة على أساس المعدل الشهري للإنتاج	02
41	نسب الرسم على الدخل البترولي.	03
43	تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	04
46	تطور إيرادات البترول في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	05
54	تطور حصيلة الإيرادات العامة للموازنة العامة خلال الفترة 2010-2021	06
57	تطور حصيلة النفقات العامة للموازنة العامة خلال الفترة 2010-2021	07
61	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2010-2021	08
62	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2010-2021	09
64	تطور الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2021	10
66	مقارنة الجباية العادية والجباية البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	11

2. قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	تقسيمات الإيرادات العامة	01
38	أنظمة الجباية البترولية	02
44	تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2010-2020	03
47	تطورات إيرادات البترول في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	04
56	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2021	05
58	تطور نسبة النفقات العامة خلال الفترة 2010-2021	06
59	تطورات نفقات التشغيل ونفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2021	07
67	مقارنة الجباية العادية والجبائية البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	08



مقدمة عامة

توطئة:

يؤدي التوسع والتغير في مفهوم دور الدولة في المجتمع إلى تغير مفهوم الميزانية العامة، فهي تمثل اليوم الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة في أية دولة من الدول، إذ أنها تشمل مختلف بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لأفرادها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق، ويتم ذلك عن طريق وضع ميزانية العامة التي تعبر عن خيارات السلطة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بإشباع الحاجات العامة.

تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تؤدي دورا أساسيا مهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات، ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر على العائدات العامة للدولة.

وتحتاج الجزائر كغيرها من دول العالم في وضع ميزانيتها إلى الجباية التي تتكون من موردين أساسيين هما الجباية البترولية، التي تتأثر بالتقلبات في أسعار أسواق النفط، والجبائية العادية المتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى الميزانية والتي تمتاز بالاستقرار في الحصيلة مما يضمن للدولة تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة.

وسعيا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول للإيرادات، كان عليها رد الاعتبار لدور الجباية العادية عن طريق إعادة النظر في سياستها الضريبية، فكانت من بين الإصلاحات التي ركزت عليها الجزائر وكان الهدف الرئيسي من ورائها هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

لذا قمنا بدراسة تطورات الجباية العادية والجبائية البترولية ومقارنة مساهمتهما في التأثير على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2010 -2021، وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف يمكن تقييم مسار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-

2021؟ وماهي الإجراءات الواجب اتخاذها؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ماهي مبادئ الميزانية العامة للدولة ومراحل إنجازها؟ وماهي تقسيماتها؟

❖ ما المقصود بالجبائية العادية والجبائية البترولية؟ وماهي مكوناتهما؟

❖ كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

❖ الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق الاحلال؟

1-فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تعتمد الإيرادات العامة على الجباية البترولية بشكل أساسي لتغطية النفقات العامة.

الفرضية الثانية: لا تساهم الجباية العادية بنسبة كبيرة في تمويل الميزانية العامة للدولة.



الفرضية الثالثة: لا يمكن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية بسبب ضعف الوعاء الجبائي.

2-أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة كون الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية التي يبنى عليها في توزيع موارد الدولة، وهي تعبر عن خيارات السلطة وتوجهاتها المستقبلية، كما أن توازنها يساهم في نجاح البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة لبعث التنمية والاستقرار وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتعتمد الموازنة العامة على الجباية البترولية التي تمثل القلب النابض لإيراداتها وارتكازها بشكل كبير في تمويل ميزانيتها، وهذا الارتكاز الكبير على هذه الأخيرة يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري وميزانيته لعدم استقرار أسعاره، أما الجباية العادية فهي وسيلة سياسية دائمة ومصدر تمويل الميزانية العامة، كذلك تعتبر أداة توجيه لسلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي، من خلال التعديل في معدلاتها سواء بالزيادة أو النقصان أو انشاء ضرائب أو رسوم جديدة.

3-أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ التعريف بأهمية الموازنة العامة للدولة في تمويل جميع مصالح الدولة ومشاريعها التنموية.
- ❖ إبراز طبيعة ومميزات الجباية العادية والجبائية البترولية في الموازنة العامة للدولة في الجزائر.
- ❖ تحديد مكانة الجباية العادية والجبائية البترولية في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2010-2021).
- ❖ دراسة وتحليل تطور الجباية البترولية في الجزائر في ظل تغير أسعار النفط العالمي وتأثيرها على توازن الميزانية العامة.
- ❖ تقييم مدى تطور الجباية العادية من حيث الحصيلة والمساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

4-منهج الدراسة:

مسايرة لطبيعة الموضوع وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة، تطلبت الدراسة اعتمادنا على العديد من المناهج؛ فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** في وصف طبيعة الموازنة العامة للدولة، والجبائية العادية والجبائية البترولية وذلك من خلال المسح المكتبي. كما اعتمدنا على **المنهج التحليلي** في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل الإحصائيات والجداول والأشكال والنسب والبيانات لتقديم صورة واضحة حول موقع الجباية العادية والبترولية في الموازنة العامة للدولة.

5-أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- ❖ له علاقة بالتخصص العلمي في مجال الدراسة.
- ❖ الموضوع طبيعة الموضوع المتجدد من حيث الطرح، والاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة، في ظل الازمة المختلفة.
- ❖ إثراء المكتبة بمراجع تخص الجباية.

❖ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

6- حدود الدراسة:

يعالج البحث موضوع تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية على الميزانية العامة للدولة في الجزائر، ويتطرق هذا الموضوع أيضا إلى دراسة تحليلية حول وضعية الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة من 2010 إلى 2021.

7- الدراسات السابقة:

بعد البحث المكتبي الذي أجريناه على عدد كبير من الأبحاث والرسائل، توصلنا إلى وجود دراسات قليلة تناولت الموضوع بالشكل الذي نود دراسته، لكن هناك بعض الدراسات التي لها علاقة ببعض جوانب موضوع بحثنا، نذكر من أهمها فيما يأتي:

❖ **الدراسة الأولى:** دراسة كمال رزيق، سمير عمور، بعنوان "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة البليدة، الجزائر، 2008.

تمحورت الدراسة حول قيام الدولة الجزائرية بإصلاح شامل لنظامها الضريبي، بإعطاء الضريبة دورا اقتصاديا واجتماعيا يمكنها من رفع مردودية الجباية العادية، وبالتالي تحقيق عملية إحلال لها مكان الجباية البترولية التي شرعت فيها الجزائر مباشرة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، وتضمنت الدراسة تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في تحقيق الإحلال خلال الفترة من 1986-2001، وأهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيقه، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كمحدودية فعالية هذا الإصلاح تبعا لمختلف المعايير المستعملة لقياسها في مختلف الجوانب وعجز الجباية العادية على تمويل النفقات الجارية، يختم بفشل عملية الإحلال رغم قيام مختلف الإجراءات في ظل الإصلاح الضريبي بالجزائر.

❖ **الدراسة الثانية:** علوي شمس نريمان، تحت عنوان "أثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة دراسة

قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018"، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

حيث تم تقسيم الدراسة من أربعة فصول تناول فيها الباحث في الفصل الأول مدخل عام للجباية العامة وبنية النظام الجبائي، فيما تحدث الفصل الثاني عن التأسيس النظري لعجز الموازنة العامة للدولة وأساليب التمويل وتناول الفصل الثالث المقاربة النظرية للعلاقة بين الضرائب وعجز الموازنة العامة للدولة، وتناول الفصل الرابع قياس أثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 1992-2018. وتوصلت الدراسة إلى أن جوهر الإصلاح الجبائي في الجزائر بإدخال ضرائب ورسوم جديدة، تركز على تحسين مردودية الجباية العادية بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني بغية تقليل الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية.

❖ **الدراسة الثالثة:** عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال

البرامج التنموية (2001-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 2014.

حيث تم تقسيم الدراسة إلى أربعة الفصول تناول فيها الباحث في الفصل الأول أهمية الجباية البترولية وخصائصها وأنظمتها والتحديات المرتبطة بها، فيما تحدث الفصل الثاني النمو الاقتصادي المستدام وبرامج التنمية الاقتصادية، وتناول الفصل الثالث الجباية البترولية في الجزائر، أما الفصل الرابع فتناول دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي المستدام، ومن أهم النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة أن الجباية البترولية تمثل أهم مصدر للعوائد المالية للدول النفطية، للحصول على العائد الأكبر من الربح النفطي ومسايرة والتكيف مع التغيرات في السوق النفطية العالمية .

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة كون تجمع بينهم من خلال تقييم مسار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية خلال الفترة الحالية، كما تدعو إلى إصلاح جبائي مرن يتلاءم مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

8-صعوبة الدراسة:

تصادف الباحث عند دراسة موضوعه بعض الصعوبات والعراقيل التي تحد من إمكانية الوصول إلى أحسن النتائج منها:

- ❖ عدم توفر إحصائيات كافية.
- ❖ الموضوع واسع وتعدد الجوانب المتعلقة به، وقلة المواضيع التي تعنى بالموضوع كعنوان مباشر .
- ❖ صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.
- ❖ كثرة المعلومات وتعددتها تجعل الباحث يواجه مشكلة معالجة المعلومات والتطرق إليها بصفة شاملة.

9-هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والتوصل لإجابة الإشكالية الرئيسية المطروحة، جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى ثلاث فصول، نوجز خطوطها العريضة فيما يلي:

الفصل الأول: إطار نظري للموازنة العامة للدولة

تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى "ماهية الموازنة العامة للدولة"، أما المبحث الثاني عالجننا فيه " ماهية النفقات العامة للدولة"، أما المبحث الثالث عرجنا إلى " ماهية الإيرادات العامة للدولة".

الفصل الثاني: إطار نظري للجباية العادية والجبائية البترولية وانعكاسات أسعار النفط عليها

تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى "إطار مفاهيمي للجباية العادية"، أما المبحث الثاني تناولنا فيه "إطار مفاهيمي للجباية البترولية"، أما المبحث الثالث عالجننا فيه " تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية".

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول تقييم مسار إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

عرجنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول إلى " تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر"،

أما **المبحث الثاني** فتطرقنا فيه إلى " تحليل تطور الجباية العادية والجباية البترولية"، أما **المبحث الثالث** فتناولنا فيه " متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية".

الفصل الأول:

إطار نظري للموازنة العامة

تمهيد:

تعتبر فكرة الموازنة العامة للدولة فكرة حديثة نسبياً، فلم تكن الموازنة العامة في الماضي كما هي عليه الآن، فقد مرت بمراحل تطور متعددة، إذ تمثل الموازنة العامة للدولة في الوقت الحاضر الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة. واحتلت هذه الدراسة جانبا هاما من الدراسات الحالية، وذلك نظرا لتطور حجم الموازنة العامة، وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي.

فالموازنة العامة تنظيم مالي يتفاعل فيه كل من جانبي النفقات والإيرادات العامة، بحيث يتم توجيهها لتحقيق أهداف سياسية مالية، حيث تسمح بإشباع الحاجات العامة في إطار ما تقرره الدولة بهذا الشأن من إجراءات وتدابير مالية تتعلق بتحضير الموازنة وإقرارها وتنفيذها، وضبط الأموال العامة عند جبايتها وانفاقها ومراقبتها بصورة فعالة تحول دون العبث بها. وسنوضح في هذا الفصل النقاط التالية:

- ❖ المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة.
- ❖ المبحث الثاني: إطار مفاهيمي حول النفقات العامة.
- ❖ المبحث الثالث: إطار مفاهيمي حول الإيرادات العامة.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة

للموازنة العامة للدولة دور كبير في تسيير شؤون العامة للبلاد وأشباع حاجات المواطنين، نظرا لارتباطها بمفاصل الدولة المختلفة (السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية) لأجل الإحاطة بها بشكل كامل لابد من التطرق لمفهومها ومراحل إعدادها ومبادئها وسنستعرض كل هذا فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة

سنطرق فيما يلي لتعريف وخصائص الموازنة العامة للدولة:

أولاً: تعريف الموازنة العامة للدولة

التعريف الأول: إن الموازنة العامة هي وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها والموازنة بينهما، وبما يحقق أهداف الدولة، والتي تعد من قبل السلطة المالية سنويا وتصادق عليها السلطة التشريعية.¹

التعريف الثاني: عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها: القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعباءها.²

التعريف الثالث: تمشيا مع المفهوم الحديث للموازنة العامة حيث يمكن تعريفها على أنّها: تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة يمثل تعبيراً مالياً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع الى تحقيقها.³

التعريف الرابع: الموازنة العامة عمل مختلط (قانوني وإداري)، حيث يرى الفقيه Duguít بأن أحكام الإيرادات العامة(خاصة الضرائب) هي عمل قانوني تشريعي، أما ما تعلق منها بالنفقات فهو عمل إداري.⁴

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: "الموازنة العامة عبارة عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال فترة مقبلة عادة ما تكون سنة، حيث تتجسد في وثيقة صادقة عليها من السلطة التشريعية المخول لها ذلك، فهي وسيلة في يد الدولة لتحقيق الخطط والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً: خصائص الموازنة العامة للدولة

1- تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها:

بمعنى أن الموازنة العامة ليست فقط أرقام مالية لنبود هذه الإيرادات والنفقات، بل أيضا توضيح مفصل لمصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق، فيجب أن تحتوي الموازنة على جميع المصادر للحصول على المال العام من ضرائب، وقروض، ورسوم الخ، وأين سيتم إنفاق المال العام، وهل سيتم إنفاقها على الطرق والصحة والتعليم والتسليح الخ.

¹ فليح حسن خلف، **المالية العامة**، دار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص30.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص105.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، **الاقتصاد العام**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص105.

⁴ محمد الصغير بعلي، بشرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص88.

وتتوقف فاعلية الموازنة على مدى دقة تنبؤات الإيرادات والنفقات العامة وموضوعيتها، مما يتطلب دراسة عملية مستفيضة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة، والتغيرات المتوقعة خلال الفترة محل البحث، والدولة على عكس الأفراد، إذ تحدد إيراداتها على ضوء نفقاتها المتوقعة.

2- وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية:

من الناحية الدستورية لا يعتبر تقدير الإيرادات والنفقات العامة موازنة إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية وهي المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية. أما قبل هذا الإجراء فيطلق عليها "بمشروع الموازنة". لا يجوز للسلطة التنفيذية البدء بتطبيق بنود الموازنة وهي في مرحلة "مشروع موازنة" لذا فإن اعتمادها من قبل السلطة التشريعية أمر ضروري وهام، حتى يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وبعد ذلك المحاسبة عليها.¹

3- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة:

تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية و المالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في الاستخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق إشباع ممكن للحاجات العامة، خلال فترة زمنية قادمة هي السنة وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على وضع تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة الأمر الذي يضيف عليها كذلك خصائص إدارية قانونية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلب من إجراءات وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس.

فالموازنة العامة ليست بياناً عما أنجزته الدولة من أعمال وليست أرقاماً مستخرجة من دفاتر وحسابات الحكومة، ولكنها خطة عمل تعزم الحكومة تنفيذها في العام القادم.

4- الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع:

تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أن الحكومة قد تتحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق مرادها، فتضع البرامج المناسبة لإرضاء فئة أو طبقة دون أخرى أو تستخدم البرامج لمصلحة السلطة الحاكمة لخوض إحدى المعارك الانتخابية، ولكن تأتي الموازنة العامة لتحديد المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة والذي يجب أن تلتزم به الحكومة، لتحقيق الأهداف السنوية المرهنية إما في الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة للمجتمع، فالموازنة العامة هي الإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها البعيدة، وأداة الحكومة إلى تحقيق تلك الأهداف.

5- الموازنة العامة عمل إداري ومالي:

تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الموازنة العامة وتتولاها بعد

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار الطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009. صص 159، 158.

اعتمادها من السلطة التشريعية، فالموازنة من الناحية الإدارية والتنظيمية خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ.¹

ثالثا: أهمية الموازنة العامة للدولة:

تحظى الموازنة العامة في وقتنا الحالي بأهمية متزايدة تعطي أبعادا سياسية اقتصادية واجتماعية، في الدول المختلفة، حيث صاحب هذا التزايد في الأهمية تغير وتطور كبيرين في نطاق الدور الذي أصبحت تقوم به الموازنة في المالية الحديثة عن الافكار التي كانت سائدة عن هذا الدور لدى مفكري المالية العامة التقليديين ونذكر منها:

1- الأهمية من الناحية السياسية:

يشكل إعداد الموازنة واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف: السياسية والاجتماعية.²

2- الأهمية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية:

للموازنة العامة أهمية من الناحيتين الحاليتين لا تقل شأنًا عن أهميتها من الناحية السياسي إن لم تفقها. هذه الأهمية آخذة في التزايد باتساع نطاق الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعاصرة، فعن طريق الموازنة تستطيع الدولة أن تعدل في توزيع الدخل القومي فيما بين الطبقات المختلفة للمجتمع وعلى الأفراد عن طريق الضرائب والنفقات العامة.³

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة للدولة

أولا: مبدأ شمولية الموازنة

يقصد بمبدأ شمول موازنة الدولة جميع نفقاتها جميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء أي خصم أو إنقاص بين أي إيراد من إيرادات الدولة وأية نفقة من نفقاتها ومعنى ذلك أنه لا يجوز:⁴

- تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو بإدارة من الإدارات العامة.
- عدم تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها.

ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة على الإيرادات والنفقات كافة، بحيث لا يسمح لأي إدارة باستعمال إيراداتها لتغطية نفقاتها بعيدا عن رقابة السلطة التشريعية، ويقابل هذا المبدأ مبدأ معاكس هو مبدأ الصوفي.

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 273-275.

² محمد الصغير بعلي، بشرى ابو العلا، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 89.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 1996، ص 277.

⁴ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 271-272.

"مبدأ الصوافي: يجرى بموجبه تقاص بين نفقات كل إدارة وإيراداتها، بحيث لا يظهر في الموازنة العامة إلا فائض الإيرادات عن النفقات أو العكس".

ثانيا: مبدأ سنوية الموازنة:

بمعنى أن فترة تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات العامة لا تزيد عن سنة واحدة.
إن سنوية الموازنة تسمح ب:¹

- تجديد دوري ودائم للنفقات والإيرادات العامة.
- مراقبة السلطة التشريعية للحكومة.
- معرفة الاتجاه العام للإنفاق العام.
- توافق الموازنة العامة وميزانيات الشركات خاصة عند فرض الضريبة وتحصيلها.

ثالثا: مبدأ التوازن:

يقصد بمبدأ توازن الموازنة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة. وتأسيسا على ذلك فلا تعتبر الموازنة محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الموازنة.²

رابعا: مبدأ وحدة الموازنة

إن وحدة الموازنة تعني تضمين الموازنة كافة التقديرات الخاصة بإيرادات الدولة ونفقاتها ولكل المؤسسات والجهات التابعة للدولة في موازنة واحدة، حيث تشمل جميع النشاط المالي للدولة، وإن وجود ميزانيات خاصة لبعض الجهات العامة المستقلة لا يعني خروجها على قاعدة أو مبدأ وحدة الموازنة، إذ أن وجود مثل هذه الميزانيات الخاصة للجهات المستقلة أمرا موجودا في الواقع ولا يتعارض مع وحدة الموازنة، هذا ما يحقق للجهات التي تخصها استقلالية يمكن أن يتيح لها مرونة وفاعلية أكبر في إعداد موازنتها وبعيدا عن الروتين والتعقيد والإجراءات بالشكل الذي يساعدها على أداء نشاطها بكفاءة أكبر، و في الوقت المناسب.³

المطلب الثالث: المراحل الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة

يمر إعداد الموازنة بمراحل وإجراءات مهنية تلتزم بها السلطة التنفيذية، ولكنها عند اتخاذ هذه الخطوات تراعي مجموعة من القواعد التي يقررها علم المالية وعليه سوف نتطرق إلى مراحل إعداد الموازنة.

أولا: مرحلة تحضير وإعداد الموازنة

تعتبر مرحلة التحضير والإعداد المرحلة الأولى في دورة الموازنة العامة، ومن المتفق عليه أن عملية تحضير وإعداد الموازنة العامة هي عملية إدارية بحثه تختص بها السلطة التنفيذية، في جميع الدول على اختلاف أنظمتها وهيكلها الاقتصادية والسياسية حيث تقع على السلطة التنفيذية مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية

¹ أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 88-89.

² محمد الصغير بعلي، بشرى أبو العلا، المالية العامة، مرجع سابق، ص 97.96.

³ فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 277.

والاجتماعية، ومن حق الحكومة أن تضع من السياسيات والبرامج ما تراه في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة كفيلا بتحقيق هذه الأهداف، وأن تطالب الحكومة بكل ما تراه ضروريا لتنفيذ برامجها وسياستها، والقيام بوظائفها ولما كانت الموازنة العامة الترجمة المالية والفكرية لتلك البرامج والسياسات فإن من حق السلطة التنفيذية أن تقوم بالإعداد والتحضير للموازنة العامة.¹

ثانيا: مرحلة اعتماد الموازنة:

بعد إعداده من طرف السلطة التنفيذية يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) بعرض اعتماده تطبيقا لقاعدة "أسبقية الاعتماد على التنفيذ" وذلك حسب المراحل التالية:²

1- المناقشة: بعد إيداع مشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني، يقوم هذا الأخير، طبقا للقوانين والأنظمة الداخلية للمجلس بإحالته إلى اللجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية والموازنة والتخطيط، ومن ثم تقوم لجنة بدراسة ومناقشة المشروع مع ممثل الحكومة (وزير المالية)، تنهي عملها بوضع تقرير تمهيدي تضمنه ملاحظاتها واقتراحاتها. يعرض هذا التقرير على المجلس لمناقشته في جلسة عامة.

2- التعديل: بعد أن تنتهي اللجنة المالية المختصة من دراسة ومناقشة مشروع الموازنة العامة، تقوم بوضع تقريرها يتضمن ملاحظات اللجنة، والتعديلات التي ترى إدخالها على المشروع، وترفع تقريرها إلى المجلس للقيام بفحص ودراسة ومناقشة مشروع الموازنة العامة في ضوء تقرير اللجنة وملاحظات وتعديلاتها الواردة فيها.

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة:

وهي المرحلة الأساسية التي تتضمن تحويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والتقديرات الخاصة بالنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلا وبما يقود إلى تحقيق ما يترتب عليها من آثار ونتائج تتحقق عن طريقها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال هذه الإيرادات والنفقات التي تتضمنها الموازنة العامة بتحقيقها الفعلي، والسلطة التي تختص بمهمة التنفيذ هي السلطة التنفيذية والتي تمثلها الجهات والدوائر الحكومية والهيئات العامة بما في ذلك المؤسسات العامة.

رابعا: مرحلة الرقابة:

تتعدد أنواع وأشكال الرقابة على الموازنة العامة، والتي من أهمها الرقابة المالية والرقابة الإدارية، الرقابة السياسية، والرقابة المستقلة والرقابة الاقتصادية، وقد تكون بعض أنواع وأشكال الرقابة هذه رقابة سابقة على تنفيذ الميزانية، أو رقابة خلال التنفيذ، أو رقابة لاحقة على التنفيذ، والهدف منها هو ضمان سلامة وضع الموازنة وإعدادها وسلامة تنفيذها وصولا إلى ضمان تحقق أهداف الموازنة بأكبر قدر ممكن وبأقل قدر ممكن من الموارد والجهود والتضحيات.³

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص298-299.

² محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلا، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص100-101.

³ فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص305-310.

المطلب الرابع: رصيد الموازنة العامة للدولة

أولاً: توازن الموازنة العامة للدولة

1- تعريف توازن الموازنة العامة للدولة:

يقصد به تعادل نفقات الدولة العادية مع إيراداتها العادية، أي أن تكون نفقاتها في حدود مواردها العادية المستمدة من المصادر العادية المتمثلة في الضرائب والرسوم وإيرادات ممتلكات الدولة، لاعتقادهما أن حسن الإدارة المالية العامة يتطلب التوازن بين جانبي الموازنة.¹

2- مبدأ توازن الموازنة:

هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها أو بتعبير أدق وأوضح هو تساوي الإيرادات العامة (من الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة) مع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) دون وجود العجز أو الفائض مما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

3- خصائص توازن الموازنة:

وتتمثل خصائص توازن الموازنة في:

- تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات ولكي يتحقق هذا التوازن على الدولة أن تحدد أنواع الإيرادات والمبالغ القابلة للجباية ثم تحدد النفقات العامة على أساس الإيرادات المتوقعة.
- تحديد مصادر النفقات العامة للدولة، من الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة وغيرها، لا يجوز المبالغة في زيادة الإيرادات بهدف زيادة النفقات، وإنما الهدف تمويل النفقات العادية التي يستلزمها حسن سير المصالح العامة.
- حصر النفقات العامة في المجالات الضرورية: (الخدمات العامة، المجالات الاستثمارية)، وتخفيضها قدر الإمكان لكي تتم تغطيتها من قبل الإيرادات العامة.
- تجنب وجود العجز أو الفائض، لأن كليهما يعد انحراف ويؤثر في كفاءات الاقتصاد الوطني، وفي كفاءة استخدام الأموال في القطاع الخاص.
- تحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة مثل إشباع الحاجات الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان حسن سير المصالح الاقتصادية، وتمويل البرامج السياسية التي ترسمها الحكومة، وتحقيق الأمن الوطني وغيرها.²

¹ لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 97.

² الموسوعة العربية.

ثانيا: عجز الموازنة العامة للدولة

1- تعريف عجز الموازنة العامة:

إن عجز الموازنة العامة للدولة، يمثل الفرق بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد من أجله.

2- العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة:

أ/ العوامل المؤدية لنمو النفقات العامة:

قد يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لتزايد في حجم الإنفاق الحكومي، وتجاوزه لحجم الإيرادات العامة هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة أسباب أهمها ما يلي:¹

- سياسة التمويل بالعجز
- أثر التضخم أو تدهور القدرة الشرائية للنقود
- تزايد الإنفاق العسكري
- زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي
- تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي
- سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام
- تمويل شركات القطاع الخاص
- الإنفاق الحكومي المظهري

ب/ العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة:

- ضعف الطاقة الضريبية
- جمود النظام الضريبي
- التهرب الضريبي
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.
- ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة

ثالثا: فائض الموازنة العامة للدولة

1- تعريف فائض الموازنة:

يعرف فائض الموازنة: "بأنه ما ينتج عن تجاوز الدخل لمستوى النفقات ويشير غالبا إلى الحالة المالية للحكومية، وقد يعني هذا أن الحكومات تحصل على الضرائب بصورة أكبر مما تتفقه على الدفاع أو الرفاهية أو التعليم، وفي أغلب الأحيان يعد الفائض مؤشرا على أن الشؤون المالية للحكومة تدار بشكل فعال، هذا ويمكن

¹ لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق ذكره، ص65.

استخدام فائض الموازنة لإجراء عمليات الشراء أو سداد الديون أو الادخار للمستقبل فقد تستخدم الحكومة فائض الأموال في الموازنة لديها لإجراء التحسينات وتغطية العجز العام".

2- أهمية فائض الموازنة العامة:

يمكننا تلخيص أهمية فائض الموازنة فيما يأتي:¹

- يسمح فائض الموازنة للحكومات بسداد بعض ديونها الوطنية الحالية.
- يمكن استخدام فائض الموازنة في تمويل مشاريع ترميم وصيانة البنية التحتية للمجتمع.
- يعطي فائض الموازنة مجالاً للحكومة لمواجهة أي أزمة مستقبلية.
- قد يؤدي فائض الموازنة إلى انخفاض عائدات السندات، مما يجعل الاقتراض الحكومي المستقبلي أقل تكلفة.

المبحث الثاني: إطار مفاهيمي للنفقات العامة للدولة

في هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف تعريفات النفقات العامة وأهم أركانها مع تحديد تقسيمات النفقات العامة ومختلف آثارها باعتبار الإنفاق العام يعتبر الأداة الرئيسية للدولة، كما تعتبر الإيرادات العامة مصدراً من مصادر تمويل نشاطات الاقتصاد العام، لهذا تسعى الدولة إلى توفير الموارد المالية سواء من خلال الدخل الوطني أو من خلال الخارج.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

أولاً: مفهوم النفقات العامة للدولة

سنحاول عرض مختلف تعريفات النفقات العامة وخصائصها.

1- تعريف النفقات العامة للدولة

تعرف النفقات بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية).² وتعرف أيضاً: بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. ووفقاً لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة: مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض منها هو تحقيق نفع عام.³

تعرف أيضاً: النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغاً معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.⁴

وبهذا يمكن تعريف النفقة العامة بأنها عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة.

¹ <https://rouwwad.com>

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2003، ص55.

³ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009، ص25.

⁴ أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص97.

2- خصائص النفقة العامة

وتتمثل في:¹

أ/ النفقة العامة مبلغ نقدي:

فليس من المنطق أن تكون النفقة العامة على شكل عيني، علما أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إما على شكل نقدي، أو على شكل عيني. ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي النقدي. لأن النقود أصبحت وسيط للتبادل، ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي.

ب/ مصدر النفقة العامة خزينة الدولة:

فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن القوانين المعمول فيها والمقدرة من السلطة التشريعية.

ج/ ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة:

فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه سواء كان مواطنا أو مسؤولا، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام وتلبي حاجات عامة.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة:

تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة، ويزداد هذا التنوع مع تزايد وظائف الدولة و مظاهر تدخلها في الحياة العامة للجماعة، ولما كانت هذه الأنواع المتعددة من النفقات العامة تختلف فيها بينها اختلافا بينا، سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية آثارها الاقتصادية ونتائجها المالية، وسنتطرق في تقسيمها إلى تقسيمات يضم كل منها النفقات التي تتصف بصفات مشتركة.²

أولاً: تقسيم النفقات من حيث دوريتها:

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:³

1- النفقات عادية: هي تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الدولة، أي كل سنة مالية. ومن أمثلها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها. والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل موازنة حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

2- النفقات غير العادية: هي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها.

¹ طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص122-123.

² زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006، ص33-34.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، 2009، ص44.

ثانيا: تقسيم النفقات من حيث أهدافها المباشرة (التقسيم الوظيفي):

تقسيم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها لبلوغه أو كما اعتاد تسميتها "بالتقسيم الوظيفي" أي تبعا للاختلاف وظائف الدولة، إلى ثلاث نفقات أساسية هي:¹

- 1- **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات المرتبطة لسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها.
- 2- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين.
- 3- **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

ثالثا: تقسيم النفقات من حيث استخدام القوة الشرائية أو نقصها (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية):

يمكن أن تنقسم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على توزيع الدخل القومي، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية يمكن توضيحها كما يلي:²

- 1- **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات منتجة، ومن ثم فهذه النفقات تمثل دخولا حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو سلع أو خدمات. ومعنى ذلك أن هذه النفقات تؤدي إلى خلق دخول جديد يجب أن تضاف إلى باقي الدخل المكونة للدخل القومي.
- 2- **النفقات التحويلية:** هي نفقات تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على أية خدمة أو سلعة، فهي لا تعدو أن تكون مجرد نقل للقوة الشرائية من بعض الأفراد إلى البعض الآخر، وهذه النفقات لا تمثل في ذاتها عنصرا من عناصر الدخل القومي، وإنما تعمل على إعادة توزيع هذا الدخل توزيعا قد يؤدي -ولكن بطريقة غير مباشرة- إلى مباشرة في حجمه.

رابعا: تقسيم النفقات من حيث نطاق سريانها (النفقات القومية والنفقات المحلية)

يمكن تقسيمها إلى:³

- 1- **النفقات القومية:** (أو المركزية) هي تلك التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية والمركزية القيام بها.
- 2- **النفقات المحلية:** (أو الإقليمية) فهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو المجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في موازنة هذه الهيئات.

¹ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 70-71.

² زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 37-38.

³ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 79.

خامسا: تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية

تقسم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية إلى عدة تقسيمات فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي، ونفقات مولدة ونفقات منتجة ونفقات حكومية، وأخيرا نفقات استثمارية:¹

1- النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي: وهي النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها. أي لا تحمل الدولة أعباء إضافية حيث الدخل المولدة عنها تستخدم لتغطية نفقاتها.

2- النفقات العامة المولدة: أي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي وهي عادة قابلة للاستهلاك القومي.

3- النفقات العامة المنتجة: وهي النفقات التي تؤدي إلى الإضافة للدخل القومي وهي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد لاستهلاك الذاتي كما لا تولد مميزات اقتصادية.

4- النفقات العامة الحكومية: ويقصد بها النفقات الحكومية، الحالة التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل.

5- النفقات العامة الاستثمارية: وهي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة.

سادسا: تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية:

1- النفقات العامة النهائية: وهي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة نهائية حاسمة دون أن تتوقع أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة، ويستوي في ذلك أن تكون نفقات استثمارية أو إدارية أو غيرها من صور النفقات العامة.

2- النفقات العامة المؤقتة: فهي التي تخرج من خزنة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة، ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزنة يطلق عليها عمليات الخزنة.

3- النفقات الاحتمالية أو الافتراضية: وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف ومن ثم تستطيع كل دولة أن تحددها مقدما وبصورة احتمالية، وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها.

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص 49.

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة

أظهرت العديد من الدراسات أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تتعكس بصورة أكبر على بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها. ولقد كان لظاهرة تزايد النفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد القومي في مجموعه هذا بالإضافة إلى تأثيرها على السلوك الاقتصادي لوحدات القطاع الخاص. ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة إلى قسمين أساسيين الأول هو الآثار الاقتصادية المباشرة وهي تلك الآثار التي تترتب على كل من الإنتاج القومي. وآثار اقتصادية غير مباشرة وهي تلك المترتبة على ظاهرتي المضاعف والمعجل على المتغيرات الكلية.

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج القومي، وكذلك على الاستهلاك وأخيراً آثارها على النمط توزيع الدخل القومي أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل القومي. وسنقوم بدراسة هذه الآثار كما يلي:

1- آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءاً هاماً من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظهر تدخل الدولة في حياة الأفراد. والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها. وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها.¹

أ/ النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:

تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. وتعمل أيضاً على تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للاستثمار. وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني.²

ب/ النفقات الاجتماعية:

تشمل النفقات العامة الاجتماعية نوعين من الانفاق: أما الأول فيخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، خاصة لتكوين (رأس مال إنساني)، وأما النوع الثاني فيخصص لإعطاء إعانات اجتماعية سواء عينية أو نقدية، ويسمى هذا النوع من الانفاق (بالتأمين الاجتماعي).³

ج/ النفقات العسكرية:

تمتلك النفقات العسكرية أثراً فعالاً على الإنتاج الوطني على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدخل، والنفقات العسكرية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.⁴

¹ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 71.

² محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 100-102.

³ زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 72-73.

⁴ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 102.

2- آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة.¹

أ/ نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة.

ب/ نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو المعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين).

3- آثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل القومي:

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل فئة منه وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق، وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الناتج الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة عن طريق:

أ/ العمل وإنتاجيته: فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته.

ب/ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج: كلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسيطرته الاقتصادية، ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الناتج الاجتماعي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة، والعكس صحيح.

ج/ النفوذ الشخصي أو السياسي: والذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح الرأسمالي الذي يمتلك وسائل إنتاج أكبر، أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر على حساب الطبقة الكادحة. ويظهر هنا دور الدولة " تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة " في التأثير على نمط توزيع الدخل القومي بغرض التخفيف من عدم العدالة في توزيع الدخل، أي عن طريق إعادة توزيع الدخل.

¹سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص74-76.

ثانيا: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف وأثر المعجل.

ويطلق على أثر "المضاف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر "المعجل" الاستثمار المولد. ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالآثار المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل. وسنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي:

1- أثر المضاعف:

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الانفاق الوطني على الاستهلاك.¹

يؤدي التوسع في النفقات العامة إلى توزيع دخول جديدة في صورة أجور عمال أو مرتبات الموظفين أو أثمان سلع تدفعها الدولة للموردين... الخ، هذه الدخول الجديدة ينفق جزء منها، يتوقف حجمه على درجة الميل الحدي للاستهلاك، على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يترتب عليه التوسع في إنتاج هذه السلع ويؤدي ذلك بدوره (أي التوسع في الإنتاج) إلى توزيع دخول جديدة أخرى يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية... وهكذا.

2- أثر المعجل:

فالمعجل يبين أثر معدل التغير في الإنتاج القومي (أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار) في الاستثمار. ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج.²

¹ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 107-108.

² زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 76-78.

المبحث الثالث: ماهية الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات من أهم أدوات سياسة الموازنة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تمكنها من الإنفاق على مرافقها ومشاريعها العمومية.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة للدولة

أولاً: تعريف الإيرادات العامة

التعريف الأول: ويقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد ويحصلون على نفع منها، سواء كان نفعاً عاماً أو خاصاً وهي بذلك تشمل دخل أملاك الدولة (الدومين).¹

التعريف الثاني: ويقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.²

التعريف الثالث: بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع حاجات العامة.³

التعريف الرابع: وهي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد (لتغطية) نفقاتها العامة، أو هي المبالغ المالية التي تحصلها الدولة لتغطية الانفاق العام.

ومنه يمكن القول أن الإيرادات العامة عبارة عن مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: خصائص الإيرادات العامة:⁴

- المورد المالي: بمعنى تحصيل النقود دون غيرها.
- الهيئة العامة: الدولة كشخصية معنوية عامة المخولة قانوناً بتحصيل الإيرادات.
- الهدف: هدف النفقة العامة تلبية حاجات ومنافع عامة وليست خاصة.

ثالثاً: أنواع الإيرادات العامة

1- الإيرادات الاقتصادية:

ويقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل تقدمها للأفراد ويحصلون على نفع منها، سواء كان نفعاً عاماً وهي بذلك تشمل دخل أملاك الدولة العامة والخاصة، وحصيلة الرسوم وتشمل هذه الإيرادات أملاك الدولة الدومين:⁵

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 119.

² سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 87.

³ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 52.

⁴ أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 107.

⁵ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص 91-92.

أ/ **الدومين العام:** الاموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام وتحقق نفعاً عاماً ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام.

ب/ **الدومين الخاص:** ويقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعددة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلاً يمثل مصدراً من مصادر الإيرادات العامة.

2- الإيرادات السيادية:

أ/ **الرسوم:** مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة، أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليه الفرد جانب منفعة عامة.

وتتميز الرسوم بخصائص هامة تتمثل في:

- **الصفة النقدية للرسم:** كان الرسم قديماً يحصل في صورة عينية، ومع تطور دور ومالية الدولة وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التبادل الرئيسية صار ضرورياً أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية.
 - **صفة الإلزام للرسم:** يدفع الرسم جبراً من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب الخدمة، فإن طلب الخدمة فهو ملزم على نحو حتمي بدفع قيمة الرسم المقرر عليها.¹
 - **صفة المقابل للرسم:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة الدولة أو هيئاتها العامة وقد تكون هذه الخدمة عملاً يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد.
 - **صفة النفع:** تمثل هذه الصفة في الرسم أهمية خاصة نظراً لكونها تميزه عن أهم مصادر الإيرادات العامة، بالإضافة إلى النفع الخاص هناك نفع عام يعود على المجتمع وعلى الاقتصاد القومي في مجموعه.²
- ب/ **الضرائب:** اقتطاع مالي من دخول وثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشرة للفرد.³
- وتتميز الضريبة بخصائص أهمها:
- **ضريبة مبلغ مالي:** يقصد بأن الضريبة فريضة مالية أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبما أنها فريضة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني.
 - **الضريبة تدفع جبراً:** إن صفة الإلزام في الضريبة ذات صيغة قانونية وبمعنى أن الإلزام هنا إجبار قانوني وليس معنوياً، يجد مصدره في القانون وليس في إدارة الأفراد أو الدولة.⁴

¹ محرز محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق ذكره، ص 132-133.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص 104-105.

³ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سابق ذكره، ص 54.

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص 115-117.

- تغطية الأعباء العامة: وتتحصّر الضريبة في تمويل صناديق الخزينة العمومية ويمنحها وظيفة مالية بحثة، ويرتبط بعنصر الدولة الحارسة.¹

ج/ الإتاوة: اقتطاع مالي ترفضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات والمشروعات العامة.

3- الإيرادات الأخرى:

أ/ القروض العامة:

تعرف القروض العام: مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقدا يدفع للدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية وأجنبية بصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض.

ب/ أنواع القروض:

- القروض الداخلية:
 - قرض حقيقي: التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمتين فوق أراضيها.
 - قرض ظاهري: اقتراض الدولة من البنك المركزي وهو أن يدفع البنك المركزي مبالغ نقدية من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصرها الحكومة.

• القروض الخارجية:

وهي التي يكتب فيها الأشخاص الطبيعية والاعتبارية المقيمون خارج إقليم الدولة للقروض الخارجية بسبب عدم كفاية المدخرات الوطنية، فإنها من أجل الحصول على العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفعتها.²

المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

وتنقسم الإيرادات العامة إلى:³

أولا: تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها:

تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها، إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، ومعيار التفرقة بينهما هو مدى دورية وتكرار الإيرادات والحصول عليها بصفة منظمة ودورية في كل سنة.

1- الإيرادات العادية: تلك التي تتكرر وتدرج تقديراتها في نظام (أو قانون) الموازنة العامة سنويا وتستخدم في تمويل النفقات العادية (المتكررة)، وتشمل الإيرادات العادية، إيرادات الدولة (من مشاريعها الزراعية والتجارية والصناعية) والضرائب بأنواعها، كضريبة الدخل والضرائب الجمركية كما تشمل الرسوم بأنواعها كالرسوم المطارات والموانئ ورسوم البرق والبريد والهاتف.

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص105.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غزام، مرجع سابق ذكره، ص106-107.

³ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطباعة الأولى، عمان، 2008، ص

2- الإيرادات غير العادية: فهي التي لا تتكرر سنويا، ولا تحصل عليها الدولة بصفة منظمة وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية (كالمشاريع الاقتصادية الكبيرة والحروب والزلازل) وتشمل الإيرادات غير العادية إيرادات القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

ثانيا: تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها:

تقسم الإيرادات العامة حسب مصدرها إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة، ومعيار التفرقة بينهما هو مصدر الإيرادات العامة ولهذا فإن كتاب المالية العامة يرون أن هناك إيرادات أصلية.

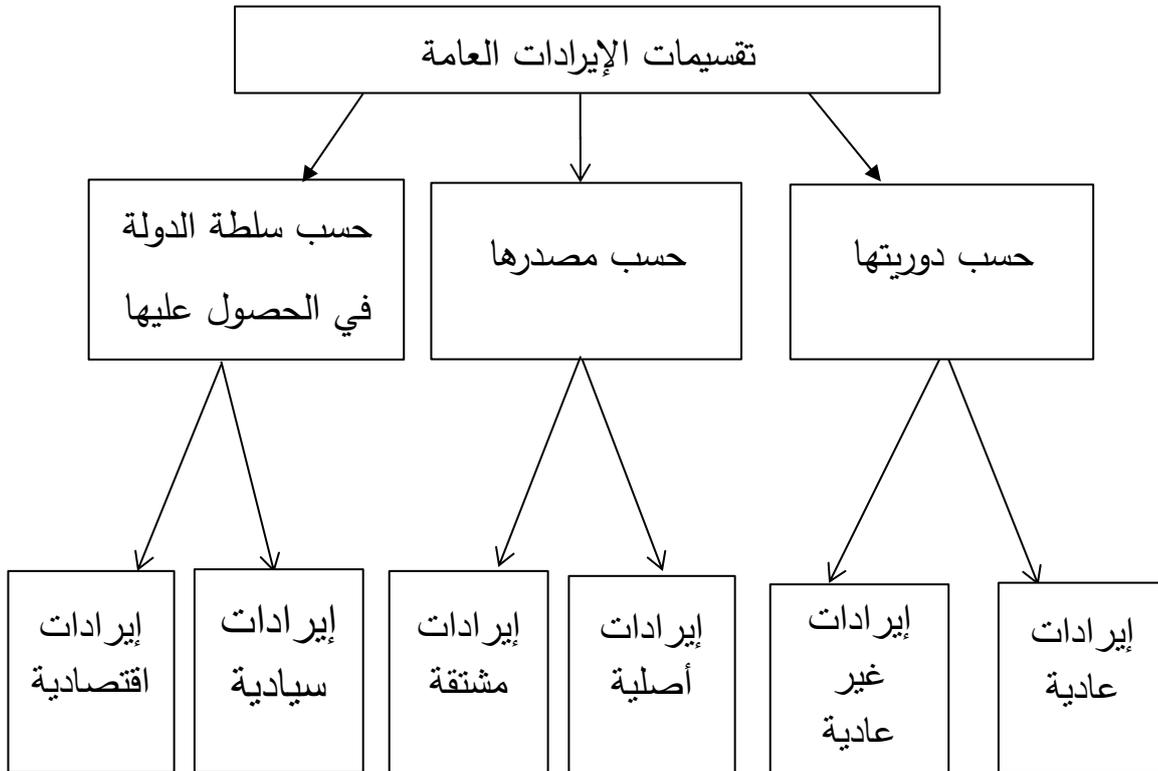
1- الإيرادات الأصلية: وهي ما تحصل عليه الدولة من دخل أملاكها (أو دخل الدومين)، وتشمل إيرادات أملاك الدولة الزراعية والتجارية والصناعية والمالية (أرباح الأسهم والسندات في الشركات).

2- الإيرادات المشتقة: فهي ما تحصل عليه الدولة عن طريق اقتطاع قسم من الأموال الأفراد، ويشمل هذا النوع باقي الإيرادات غير دخل الدولة من املاكها كالدخل من الضرائب والرسوم والغرامات الجنائية... وغيرها.

ثالثا: تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:

تقسم الإيرادات العامة، حسب الدولة في الحصول عليها إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية، فالإيرادات السيادية تشمل ما تحصل عليه الدولة جبرا وبالإكراه وأهم تلك الإيرادات الضرائب بمختلف أنواعها، أما الإيرادات الاقتصادية (غير السيادية) فهي تحصل عليها الدولة بدون إكراه أو إجبار

الشكل رقم (01): تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر: محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص47.

المطلب الثالث: آثار الإيرادات العامة

وتتمثل هذه الآثار في:¹

أولاً: أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي

يمر الاقتصاد (الرأسمالي) بمتقلبات وأزمات اقتصادية تحدث بصورة متعاقبة ودورية فتحدث فترات ازدهار (رخاء وتوسع اقتصادي) وفترات كساد (انكماش وأزمة اقتصادية) ويعود سبب هذه التقلبات حسب التحليل الكينزي إلى التغيرات في الطلب الفعلي.

وتستطيع الدولة بتدخلها أن تحدث آثاراً تعويضية هدفها تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية فبواسطة استخدام الضرائب (وهي من الأدوات التي تستعين بها الدولة).

ثانياً: أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار

تؤثر الضرائب بكافة أنواعها على الاستهلاك بشكل مباشر وذلك بتخفيض كمية النقود المتوفرة في أيدي الأفراد وبشكل غير مباشر بإنقاص كمية السلع المعروضة للاستهلاك.

لتوضيح ذلك فإن الضرائب المباشرة على الدخل تقلل من كمية استهلاك الطبقات الفقيرة من السلع وتخفض من مدخراتها لأنها تقتطع أجزاء من دخول هذه الطبقات، وبخصوص الطبقات الغنية فالضرائب المباشرة على دخولها كلما تنقص من كمية استهلاكها. لأنها تعودت على مستوى معيشة معين ولذا فإن الضرائب تقلل من مدخراتها.

أما الضرائب غير المباشرة ومعظمها ضرائب على الاستهلاك فيتوقف تأثيرها على الاستهلاك على أنواع السلع التي تفرض عليها الضرائب

ثالثاً: أثر الضريبة على الإنتاج

تؤثر الضريبة على الإنتاج من خلال أثرها على الحجم الكلي للإنتاج ومن خلال أثرها على نماذج الإنتاج، وبالنسبة لا تؤثر الضريبة على الحجم الكلي للإنتاج فإن ذلك يتضح من خلال تأثيرها في المقدرة على العمل والرغبة فيه وعلى تكوين المدخرات وعلى الاستثمار فالضرائب المباشرة التي تفرض على دخول الطبقة العامة وكذلك الضرائب غير المباشرة التي تحرم هذه الطبقة من بعض ضروريات الحياة فإنها تقلل من كفاءة وقدرة العمال على العمل وبالتالي تضعف مقدرتهم على المساهمة في الإنتاج وكذلك تضعف الضرائب من الحافز على الادخار ولاسيما عندما تكون مفروضة على أصحاب الدخل الكبيرة الذين يوجد لديهم أموال فائضة يذخرونها وحيث أن الضرائب تؤثر في المقدرة على العمل وفي تكوين المدخرات فإنها تؤثر بالتالي على الاستثمار (لأن حجم الاستثمار يعتمد على الادخار وطاقة العمل وبعض العوامل الأخرى).

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق ذكره، ص 369.

رابعاً: أثر الضريبة على توزيع الدخل الوطني

تستطيع الدولة أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، وفي تقليل التفاوت بين الطبقات وذلك بواسطة استخدام الضرائب مباشرة التصاعدية على الدخل وضرائب التركات، والضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية.

فالضرائب المباشرة التصاعدية على الدخل والضرائب العالية على التركات (الارث) وعلى زيادة قيمة رأس المال (العقارية أو المنقولة) والضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية، تؤدي جميعاً إلى اقتطاع أجزاء من الدخل الطبقات الغنية ومن التركات الكبيرة، وتحولها ثم تقوم الدولة بواسطة الموازنة العامة وبذلك تساعد الضريبة في تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء وفي التفاوت في الثروات والدخول بين طبقات المجتمع وتساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي في البلاد.

خلاصة الفصل:

الموازنة العامة للدولة هي أحد العناصر الهامة في النظام المالي باعتبارها المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذا لم تعد أرقاماً وبيانات كما تشير إليه المفاهيم التقليدية بل لها آثار على مستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه، حيث ارتبط مفهومها بتطور مفهوم المالية العامة، فالموازنة العامة بمفهومها الحديث هي عبارة عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال سنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها.

كما أن للموازنة العامة للدولة أربعة مبادئ تحكم عملها، وأن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بإعداد الموازنة واعتمادها ثم تنفيذها وأخيراً مراقبتها ومراجعتها. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، بالإضافة إلى التطرق إلى رصيد الموازنة العامة للدولة من خلال عجز الموازنة وفائض الموازنة، ولقد توصلنا إلى أن النفقة العامة هي تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، والحكومة والجماعات المحلية. وأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ويترتب عنها آثار اقتصادية بالنسبة للضرائب وآثار اقتصادية بالنسبة للقرض العام. ورصيد الموازنة يعبر عن حالة الموازنة في آخر السنة المالية وتكون على شكلين إما فائض وهي حالة نادرة الحدوث في اقتصاد اعتيادي، وإما عجز وهو أكثر شيوعاً وحدثاً، وهو يعتبر من المشكلات المالية المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل نقص الموارد واتساع الحاجات.

الفصل الثاني:

إطار نظري للجباية العادية والجباية
البترونية وانعكاسات أسعار النفط
عليها

تمهيد:

تعتبر الضرائب من أقدم مصادر الإيرادات العامة للدولة، حيث شكلت خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في ماليتها، ولازالت الجباية في زمننا المعاصر بمثابة المصدر الأساسي لتغذية خزينة الدولة بالموارد اللازمة لتغطية النفقات والأعباء العامة، كما أنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية تستخدمها الحكومة في تحقيق أهدافها المختلفة.

وتعتمد الدولة الجزائرية لتمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية هما: جباية عادية وجباية بترولية، فالجباية العادية تتمثل في مختلف الضرائب والرسوم التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين، أما الجباية البترولية فهي تتكون من الإتاوة المفروضة مقابل استغلال الثروات العمومية المتعلقة بالمحروقات. من هذا المنطلق يمكن القول أن الجباية البترولية في الجزائر تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني وأداة فعالة بيد الحكومة في مواجهة تحديات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ونحاول من كل ما ذكر التطرق في هذا الفصل إلى نقاط أساسية حول الجباية العادية والجباية البترولية وانعكاسات سعر البترول على إيرادات الجباية البترولية، نعالجها في المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: إطار مفاهيمي للجباية العادية.
- ❖ المبحث الثاني: إطار مفاهيمي الجباية البترولية.
- ❖ المبحث الثالث: تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للجباية العادية

تعتبر الجباية العادية أهم صورة من صور الإيرادات العامة التي تقوم بتغطية النفقات العامة، وتعد أداة توجيه سلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان الاستقرار السياسي.

للإيرادات الجبائية دورا هاما في تمويل الموازنة العامة للدولة، كما تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتوجيه الموارد الاقتصادية لاستغلالها، إضافة إلى ذلك اعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وعليه سنتطرق في هذه الفصل إلى مفهوم الجباية، قواعدها، أنواعها مع الإشارة إلى المكونات العامة لها.

المطلب الأول: مفهوم الجباية العادية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وخصائص وأهداف الجباية العادية.

أولا: تعريف الجباية العادية:

عرفت الضريبة مجموعة من التعاريف والتي تتفق عموما في معانيها وسوف نعرض البعض منها فيما يلي:
التعريف الأول: هي فريضة مالية نقدية تجبى عن طريق الدولة بمالها من السلطة على الأفراد بلا مقابل لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعبر عن فلسفة نظام الحكم لتلك الدولة.¹

التعريف الثاني: تعرف أيضا بأنها اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.²

التعريف الثالث: مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا ويتم تحصيلها من المكلف وبشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون أو تشريع محدد.³

ومن التعاريف السابقة نعرف الجباية العادية أنها: " مبلغ من المال تقتطعه الدولة من الأفراد بصفة جبرية ونهائية وبدون مقابل من أجل تحقيق نفع عام وتنفيذ السياسة المالية المبرمجة ".

ثانيا: خصائص الجباية العادية:

تتميز الضريبة بمجموعة من الخصائص يمكن استخراجها من التعاريف السابقة:

1- الضريبة ذات شكل نقدي: (تدفع نقدا) وذلك خلافا لما كان يسود قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، وذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي، ولما ظهر التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف.⁴

¹ عبد الباسط على جاسم الجحشي، إعفاءات من ضريبة الدخل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان-الأردن، 2008، ص 22، 21.

² محمد عباس محرز، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 13.

³ محمد أبو نصار وآخرون، محاسبة الضرائب، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، 2005، ص 3.

⁴ عدي عفانة وآخرون، المحاسبة الضريبية، دائر وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 5.

- 2- **الضريبة تفرض بشكل جبري:** ويقصد من هذه الناحية أن الضريبة مجرد اقتطاع تم إقرارها من قبل الجهات المختصة فإن المكلف الذي تستحق عليه يكون مجبرا بتأديتها للدولة ولا خيار له في ذلك.¹
 - 3- **الضريبة فريضة دون مقابل:** الأساس في الضريبة الحديثة أنها تدفع دون مقابل أي بصرف النظر عن مقدار النفع الذي يعود على دافع الضريبة من خدمات الدولة.²
 - 4- **أنها نهائية:** يعني ذلك أن المكلف لا يمكنه استردادها أو المطالبة بفوائد عنها بخلاف القرض العام حيث تلتزم الدولة برد قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه.
 - 5- **أنها فريضة ذات أهداف:** تفرض الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فضلا عن الهدف التمويلي للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة.³
- ثالثا: أهداف الجباية العادية:

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدف المالي باعتباره مصدرا هاما للإيرادات العامة، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور دور الدولة إلى أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى الأهداف المالية:

- 1- **الأهداف المالية:** ويقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزامها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية.
- 2- **الأهداف السياسية:** أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، بفرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية.⁴
- 3- **الأهداف الاقتصادية:** تعتبر الضريبة أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي للتأثير على الواقع الاقتصادي قصد تحقيق أهداف سياسية واقتصادية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية.⁵
- 4- **الأهداف الاجتماعية:** والذي يتمثل في استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، كإعفاء بعض المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمة معينة من الضرائب، وتساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية اقتضاء بعض السلع.

¹ محمد أبو نصار وآخرون، **محاسبة الضرائب**، مرجع سابق ذكره، ص4.

² قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، **ضريبة القيمة المضافة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص82.

³ عبد الباسط علي جاسم الجحشي، **إعفاءات من ضريبة الدخل**، مرجع سابق ذكره، ص23.

⁴ حميد بوزيد، **حياة المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الدولة والسنة ص12-13.

⁵ ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص41.

المطلب الثاني: القواعد العامة للجباية العادية

يقصد بالقواعد العامة للضرائب، الأسس والمعايير التي يتعين على المشرع المالي أخذها بعين الاعتبار عند وضع النظام الضريبي وتعديله.

أولاً: قاعدة العدالة والمساواة:

ضرورة مساهمة كل مواطن في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكليفية، بمعنى تناسبا مع الدخل الذين يتمتعون به تحت حماية الدولة. تماثل نفقة الحكومة، اتجاه أفراد نفس الأمة، مصاريف الإدارة اتجاه الملاك في ملكية كبيرة، الذين يجدون أنفسهم مجبرين جميعا على المساهمة في هذه المصاريف تناسبا مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية.

ثانياً: قاعدة اليقين:

يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها، أن تكون يقينية وليست عشوائية. فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا سواء للمكلف بالضريبة أو بالنسبة لكل دفع آخر.

ثالثاً: قاعدة الملاءمة:

يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن أن نراه الأكثر ملاءمة للمكلف بالضريبة.¹

رابعاً: قاعدة الاقتصاد أو الوفرة:

تتطلب هذه القاعدة أن يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما يدخل في خزينة الدولة قليل جدا، ولهذا كان الاقتصاد أو الوفرة في نفقات تنفيذ وجباية الضرائب، من أهم المتطلبات الرئيسية للنظام الضريبي الأمثل، دون أن يكون ذلك على حساب كفاءة الإدارة الضريبية.

خامساً: القاعدة الوظيفية:

لم تعد الضريبة في الوقت الحاضر شرطا لا بد منه للحصول على إيرادات للدولة، ولكنها أصبحت في المقام الأول أداة وظيفية، أي أداة لتأدية وظيفة معينة. والضريبة وفقا لهذا المفهوم ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية محددة، فإذا انتفى الهدف الوظيفي منها انتفت الحكمة من فرضها.²

المطلب الثالث: أنواع الضرائب

عرفت المالية العامة أنواعا عديدة من الضرائب وتصنف ضمن مجموعات وفق معايير متعددة:

أولاً: الضرائب على الدخل:

تتمثل الضرائب على الدخل في تلك الضرائب التي تتخذ من الدخل وعاء لها أي أن المادة الخاضعة للضريبة هو الدخل الذي يتولد للشخص الطبيعي أو المعنوي.

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق ذكره، 24-34.

² فاطمة السويبي، المالية العامة موازنة-الضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، 86.

ثانيا: الضرائب على رأس المال:

وتتمثل هذه الضرائب في تلك التي تتخذ من رأس المال وعاء لها ويقصد برأس المال أو الثروة ما بحوزة المكلف من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة سواء اتخذت هذه القيم شكل سلع مادية كالموجودات الثابتة أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات أو على شكل نقود.

ثالثا: الضرائب على الانفاق:

وهي التي تفرض على استعمالات الدخل والثروة بمناسبة انفاقه بمعنى آخر هي الضرائب التي تفرض على المكلف عند قيامه باستهلاك السلع والخدمات.¹

رابعا: الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:

وهو تقسيم يستند إلى عدد الضرائب المكونة لهيكل النظام الضريبي ويرى أنصار الضريبة الواحدة (التي نعتقد أنها ضريبة نظرية وحسب) أن من مزاياها: تحقيقها العدالة، وبساطة إجراءاتها، وبعدها عن التعقيد، وانخفاض تكاليف جبايتها، وتعذر التهرب منها. لكن أنصار الضرائب المتعددة لا يرون للضريبة الوحيدة ما يراه له مؤيدوها من مزايا فصعوبة تحديد الوعاء الضريبي الأوحد تنفي إمكانية تحقيق مبادئ العدالة الضريبية ولذلك فإن فرض الضرائب المتعددة على الأوعية الضريبية المختلفة، وبأعباء متفاوتة هو الأقرب إلى تحقيق مفهوم العدالة.

خامسا: الضرائب على الثروة:

وهي تدعى أيضا بالضرائب على الذمة، ويقصد بها تلك الضرائب التي تفرض على كل ما يمتلكه المكلف من أموال منقولة أو غير منقولة، وبصرف النظر عن اعتبارات الإنتاجية أو الدخل، أي بصرف النظر عن دورها في العملية الإنتاجية.

سادسا: الرسوم الجمركية:

وتسمى أيضا "الضرائب على الاستيراد والتصدير" وهي التي تفرض على السلع والخدمات عند اجتيازها الدوائر الجمركية، سواء عند دخولها كمستوردات أو عند خروجها كصادرات، خصوصا وأن أوجه الإنفاق على السلع والخدمات لا تنحصر في إطار الدولة الداخلي، وإنما تتجاوزها إلى خارج حدودها وهذا النوع من أقدم الضرائب التي عرفها المجتمع الإنساني.²

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان -الأردن، 2007، ص130-135.

² فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، ص66-73.

المطلب الرابع: مكونات الجباية العادية:

تشمل الجباية العادية كل من الضرائب والرسوم.

أولاً: الضرائب:

سنتطرق إلى بعض العناصر المرتبطة بالضرائب، حيث تعتبر مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين بصورة جبرية ونهائية، دون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط.

1- قواعد الضريبة: تتمثل قواعد الضريبة في:¹

أ- قاعدة العدالة: وهي أن رعايا كل دولة يجب أن يشتركوا بتأدية نفقات الحكومة بالنسبة إلى قدرة كل منهم، وتقاس هذه القدرة بالنسبة للدخل الذي يحصل عليه المكلف في ظل الدولة.

ب- قاعدة الوضوح: وهي أن الضريبة التي يؤديها كل شخص يجب أن تكون معينة وصريحة وغير مفروضة بصورة كيفية، كما أن وقت الجباية، وشكلها والمقدار المفروض يجب أن تكون كل هذه العناصر محددة وصريحة ومعلومة عند المكلف وعند كل من يهمه الأمر.

ج- قاعدة الملائمة: وهي أن كل ضريبة يجب أن تجبى في أنسب وقت وأفضل أسلوب عند المكلف، بحيث يجتنب إزعاجه ويكون التكليف سهلاً عليه.

د- قاعدة الاقتصاد: وهي أن الفرق بين ما يخرج من جيب المكلف، وبين ما يدخل إلى خزينة الدولة من كل ضريبة يجب أن يكون أقل ما يمكن، بحيث تتحقق وفرة الضريبة.

ثانياً: الرسم:

1- تعريف الرسم:

يعتبر الرسم من الإيرادات الهامة التي تعتمد عليها الدولة في التمويل، فالرسم مبلغ من المال تجبيه الدولة جبراً من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة.²

ويتميز الرسم بالخصائص التالية:³

أ- عنصر الجبر: إن الشخص لا يدفع الرسوم إلا بمناسبة حصوله على خدمة معينة من الدولة، والقاعدة أن الشخص حر في أن يطلب الخدمة أو لا يطلبها.

ب- عنصر الخدمة: يرتبط الرسم بخدمة خاصة أو منفعة خاصة تعود على دافعة.

¹ حسين عواضه، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2003، ص381-385.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق ذكره، ص84.

³ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، سنة1992، 39.

2- قواعد تقدير الرسم:

هناك قاعدة أصلية تحكم تقدير الدولة للرسوم التي تحصلها من الأفراد ومقتضاها وجوب توزيع تكلفة الخدمة المحصل عليها من الرسم بين الفرد والمجتمع على قدر استفادة كل منها من منافعها، فالرسم يحقق نفعا خاصا، غير أن الدولة كثيرا ما تخرج عن هذه القاعدة نظرا لأن وضعها موضع التطبيق يصطدم أحيانا بعدد من العقبات، من بينها صعوبة تقدير النفع العام الذي يعود على المجتمع، بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل تأخذها الدولة في الاعتبار وهي بصدد تقدير الرسوم وهي كالآتي:¹

أ- **الحالة الأولى:** مراعاة التناسب بين نفقة الخدمة المؤداة وبين الرسم المقابل لها وتستند هذه القاعدة أساسا إلى أن الهدف الأساسي من المرافق العامة هو تقييم الخدمات اللازمة للأشخاص وليس لتحقيق الربح، أي أن الهدف منها ليس هدفا ماديا.

ب- **الحالة الثانية:** أن يكون مبلغ الرسم المقرر أقل من نفقة الخدمة المقابلة له، وهذه القاعدة ليست مطلقة بل تتعلق ببعض الخدمات الضرورية مثل: التعليم والخدمات الصحية بالإضافة إلى النفع الخاص الذي يعود إلى طالبي هذه الخدمات، فإن هناك نفع يعود على المجتمع ككل مثل: تشجيع التعليم.

ج- **الحالة الثالثة:** أن يكون مبلغ الرسم أكبر من نفقة الخدمة المقابلة له، ويتعلق الأمر ببعض أنواع الخدمات ويكون الهدف منها هو تحقيق غرض مالي وتغذية الخزينة العامة بإيرادات منتظمة، وفي مثل هذه الحالات تعتمد الدولة لتقدير الرسوم على نحو يفوق تكاليف الخدمات المقرر عنها، ومثال ذلك ما تحصله الدولة من الرسوم المرتفعة من الأفراد الذين يطلبون بعض الخدمات الترفيهية.

¹ قطاف نبيل، **بور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات**، دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة (2000-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص31-32.

المبحث الثاني: إطار مفاهيمي للجباية البترولية:

تعتبر الجباية البترولية من أهم موارد الخزينة العمومية، وتختلف مساهمة أنواع الجباية سواء كانت عادية أو بترولية من دولة إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانيتها، نجد الدول النامية والتي تزخر بالثروات البترولية تعتمد في تمويل ميزانيتها على الجباية البترولية، والجزائر من بين هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الجباية البترولية

تتعدد الأنظمة الجبائية البترولية بعدد البلدان وفقا للسياسة الطاقوية في كل بلد، إلا أن قواعد هامة تساهم في وضع تعريف للجباية البترولية وأهم خصائصها في مختلف الدول.

أولاً: تعريف الجباية البترولية:

التعريف الأول: يقصد بالجباية البترولية كافة الحقوق والضرائب والرسوم والإتاوة التي تدفع للدولة المالكة لحقوق النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل شركات نفطية.¹

التعريف الثاني: وتتمثل في إيرادات جميع الضرائب المفروضة على نشاطات الاستكشاف والتقيب والإنتاج وغيرها من الأعمال التي تخص قطاع المحروقات.²

التعريف الثالث: إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.³

ومن التعاريف السابقة نجد أن الجباية البترولية: هي عبارة عن مختلف الضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقول النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية.

ثانياً: خصائص الجباية البترولية:

تتميز الجباية البترولية بمجموعة من الخصائص يمكن استخراجها من التعاريف السابقة:⁴

1- احتمالية نشوء عوائد ربعية كبيرة: وتتمثل هذه العوائد الربعية وعاء جذابا بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الغلب على الأجانب.

2- انتشار عدم اليقين: بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما نشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخلات،

¹ بلجيلالي أحمد، شباب سيهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07 جامعة شلف، أبريل 2017، ص119.

² قجاتي عبد الحميد، دراسة العلاقة الدينامكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ال عدد7، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016، ص65.

³ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في جامعة سطيف، 2013-2014، ص 13.

⁴ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مرجع سابق ذكره، 16-17

- والخطر السياسي والذي يتراوح بين الصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي قد تتجم عن المناخ والسياسات البيئية.
- 3- **تفاوت المعلومات:** من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.
- 4- **النفط مورد ناضب:** إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية لأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك، غير أنه على مستوى المشروع يمكن أن يشكل نضوب النفط قلق شديد، فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم المستقبلي الضائع.
- 5- **ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني:** عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعدما يصبح الوعاء الضريبي وإدراك المستثمرون لهذا الأمر يمكن أن يجد من الاستثمار (تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

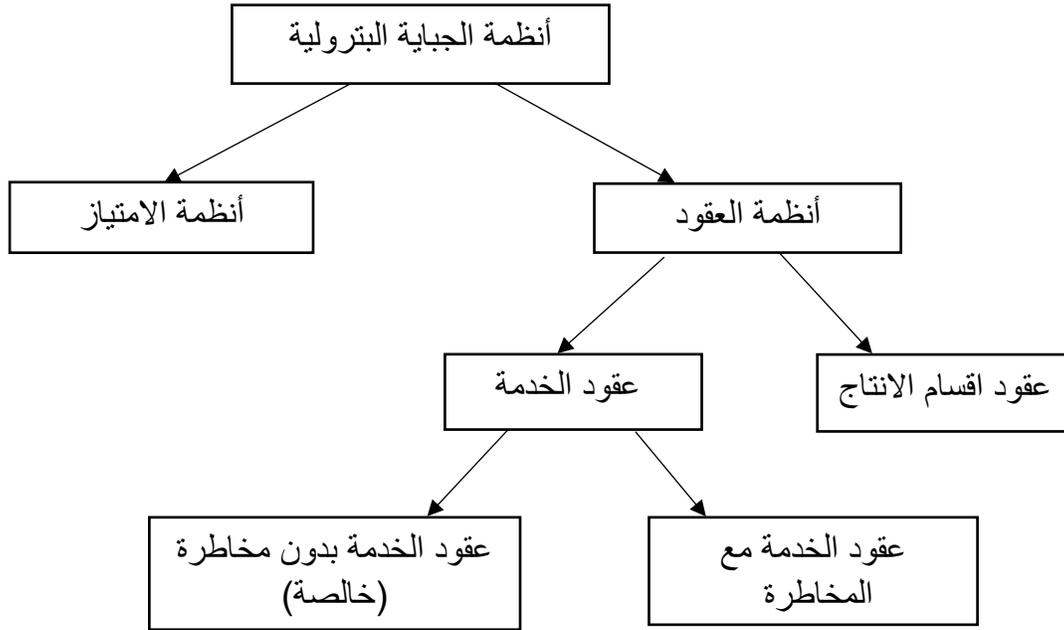
المطلب الثاني: أنظمة الجباية البترولية

- إن أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم يمكن تصنيفها حسب ما يفرضه مالك الموارد الطبيعية على الشركات المستخرجة من ضرائب إلى فئتين¹:
- أولاً: أنظمة امتياز.
- ثانياً: أنظمة العقود.

قد تتنوع أنظمة الجباية البترولية كثيرا في تفاصيلها ولكن جميعها تحدد قضيتين رئيسيتين: طريقة توزيع الأرباح غالبا تدعى الربوع بين الحكومة المضيفة والشركات المتعاقدة، وكيفية التعامل مع التكاليف.

¹ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مرجع سابق ذكره، ص 18-19.

الشكل رقم (1-2): أنظمة الجباية البترولية



المصدر: مذكرة دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر لعصماني مختار

1- أنظمة الامتياز: يعد عقد الامتياز، النوع الأول من أنظمة الجباية البترولية الذي عرفته الصناعة النفطية. فقد ساد هذا النمط لأطول فترة بين الدول التي منحت الامتياز في بداية القرن العشرين. ويمكن تعريف عقد الامتياز، بأنه ذلك التصرف الذي تمنع الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد الكامنة في إقليمها أو في جزء منها، والحق في استغلال هذه الموارد والتصرف فيها وذلك لفترة زمنية معينة، مقابل حصول هذه الدولة على فوائض مالية معينة.

2- أنظمة العقود: وتتمثل في

أ- عقود اقتسام في الإنتاج: في هذا النظام تحتفظ الدولة بملكية الموارد وتتفاوض على نظام لتقاسم الأرباح، في البداية قاومت الشركات الأجنبية هذا التغيير خوفا من أن تشكل سابقا تؤثر على امتيازاتها في بلدان أخرى، ولكن الشركات المستقلة دخلت هذا النوع من الاتفاقيات ولم يكن أمام الشركات العملاقة سوى أن تحذو حذوها، فانتشر عقود اقتسام الإنتاج على نطاق عالمي.

ب- عقود المقاوله (الخدمة): إن عقود المقاوله تتباين فيما بينها من عقد إلى آخر سواء كانت من حيث فترات البحث والتنقيب أم مدة العقد ذاته، أو من حيث المقابل التي تحصل عليه الشركات الأجنبية أو من حيث إدارة العمليات.

يوجد عدة أنواع من عقود المقاوله، لكن أشهرها يتمثل في:

- **عقود الخدمة الخالصة:** ينفذ المتعاقد في عقود الخدمة الخالصة عمليات الاستكشاف، هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا ولكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط، التي لديها الأموال وتبحث عن الخبرة كإيران والسعودية، فعقود الخدمة الخالصة متشابهة للعقود المستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة رسوم إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار.

- **عقود الخدمة مع المخاطرة:** تختلف عقود الخدمة مع المخاطرة جذريا مع عقود الخدمة الخالصة، فتحت عقود الخدمة مع المخاطرة يوفر المتعاقد رأس المال الموجه للاستكشاف وتطوير مصادر البترول مع تحمل المخاطر.

المطلب الثالث: مكونات الجباية البترولية

تتمثل مكونات الجباية البترولية في:¹

أولا: الرسم المساحي

يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف عند الثراء لدولار الولايات المتحدة الأمريكية التي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، ويتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع، وبالتالي يحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع (كلم²) كما يلي:

جدول رقم (1-2): قيمة الرسم المساحي

المناطق	مرحلة البحث			مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	
	4000	6000	8000	16000	24000
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 07-05 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، العدد 50، المادة 83 ص24.

ثانيا: الإتاوة:

تحدد الإتاوة شهريا على جميع كميات المحروقات المستخرجة من مساحة للاستغلال والتي يتم قياسها باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي:

¹ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص58-63.

1- الأسعار القاعدية لحساب الإتاوة:

الأسعار القاعدية المستعملة لحساب الإتاوة والضريبة والرسوم هي معدلات الميلادي السابق للشهر المطلوب تسديد مستحقته.

-الأسعار عند ميناء الشحن (Fob)، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة للبترول وغاز البترول المميع، والبولتان والروبان المنتجة في الجزائر.

-الأسعار عند ميناء الشحن (Fob)، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة، وفي غياب نشرية الأسعار المعلنة من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، للمكثف المنتج في الجزائر.

2- نسب الإتاوة: تتحدد نسب الإتاوة حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد، لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول المبين أدناه:

الجدول رقم (2-2): معدلات الإتاوة على أساس المعدل الشهري للإنتاج

المنطقة	أ	ب	ج	د
من 00 إلى 20.000 ب.م.ب/يومية	%5.5	%8	%11	%12.5
من 20.001 إلى 50.000 ب.م.ب/يوم	%10.5	%13	%16	%20
من 50.001 إلى 100.00 ب.م.ب/يوم	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من 100.00 ب.م.ب/يومية	%12	%14.5	%17	%20

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات، العدد 50، المادة 85، ص25.

حيث: ب. م. ب: برميل معادل للبترول.

- يتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج.
- في حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحدة في الألف مقابل كل يوم تأخير.

ثالثا: الرسم على الدخل البترولي

يسدد المتعامل الرسم على الدخل البترولي شهريا، حيث يساوي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا وتساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات ناتج كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإدارة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإدارة، ويتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسب المحددة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): نسب الرسم على الدخل البترولي

70	الحد الأول (ح1)	القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث المعبر عنها ب 910 دج كما هي محددة في المادة 86
385	الحد الثاني (ح2)	
%30	المستوى الأول	نسبة الرسم على الدخل البترولي (ر. د. ب)
%70	المستوى الثاني	

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. قانون 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات العدد 50، المادة 87 ص26.

نسب الرسم على الدخل البترولي:

يتم تعيين الحدين (ح1 / ح2) الواردين في الجدول أعلاه حسب الصيغة الآتية:¹

- سعر الصرف المتوسط عند البيع لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق كل تسديد، الذي ينشره البنك الجزائري، مقسما على سبعين (70) ومضروب في مبلغ كل حد مبين في الجدول أعلاه.

كما يتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث كما يلي:

- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حسابه الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الأول.
- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث أكبر من الحد الثاني، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني.
- أما عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث تفوق الحد الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه، تحسب نسبة الرسم على الدخل البترولي بالصيغة التالية:

$$\text{النسبة المئوية} \% \text{ ر. د. ب} = 40 \div \text{ح} 2 - \text{ح} 1 (\text{ق. م} - \text{ح} 1) + 30$$

حيث: ر. د. ب: الرسم على الدخل البترولي، ح1: الحد الأول، ح2: الحد الثاني، ق. م: القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث المحدد حسب المادة 86.

ويدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بسنة مالية باثني عشر شهرا (12) تسديدا مؤقتا يساوي تسبيقات على الرسم المستحق لتلك السنة المالية، وتدفع هذه التسبيقات دون إغذار قبل 25 من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه، وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل تأخير.

¹ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، مرجع سابق ذكره،

رابعاً: الضريبة التكميلية على النتائج

يخضع كل شخص يكون طرفاً في العقد لضريبة تكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الإهلاك المنصوص عليها في هذا القانون، وتدفع الضريبة التكميلية على الناتج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لناتج السنة المالية، في حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحدة في الألف مقابل كل يوم تأخير.

خامساً: الرسم على حرق الغاز

يمنع حرق الغاز، غير أنه يمكن للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات أن تمنح بصفة استثنائية، ولمدة محدودة لا تتجاوز تسعين (90) يوماً رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل، حيث يتعين على هذا الأخير أن يسد رسماً خاصاً غير قابل للحسم للخبزينة العمومية قدره ثمانية آلاف دينار (8000 دج) لكل ألف متر مكعب عاد.

سادساً: رسم خاص بالمياه

في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من قبل المتعاقد والمعتمد من الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي لضمان استرجاع مدعم، فإنه يتعين على المتعامل أن يسد رسماً خاصاً قدره ثمانين دينار (80 دج) لكل متر مكعب مستعمل، حيث يدفع سنوياً للخبزينة العمومية.

سابعاً: الضريبة على أرباح الشركات

تطبق هذه الضريبة على أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب، وتمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وفصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار بنسبة 30%، مع إمكانية تخفيض هذه النسبة إلى 15% للأرباح المعاد استثمارها.

المبحث الثالث: تطورات أسعار البترول وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية

يشكل البترول ركنا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، حيث تعتبر الجزائر من الدول السابقة فيه، ولطالما تأثرت تطورات أسعار البترول وتطورات أسعار إيرادات البترول الفعلية والمقدرة في الجزائر في ظل تقلبات وتغيرات أسعار البترول بعدة عوامل متداخلة ومتنوعة في كل الجوانب تؤثر على البترول سواء من ناحية العرض أو الطلب، مما يدفع سعره إلى الارتفاع أو الانخفاض والذي يؤدي به إلى انعكاسات على الجباية البترولية ككل، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل تطور أسعار البترول وتطورات إيرادات البترول وانعكاساتها على الجباية البترولية.

المطلب الأول: تطورات أسعار البترول والعوامل المؤثر فيه خلال الفترة 2010-2020:

أولاً: تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2010-2020

إن تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول توضح عدم الاستقرار الذي تتسم به، وسنحاول في دراستنا هذه الوقوف على أبرز المحطات والتطورات الرئيسية التي عرفت أسعار البترول بدءا من سنة 2010 إلى غاية 2020 بالإضافة إلى حصر أهم العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار البترول حيث أنه يجدر الإشارة إلى أن أسعار البترول قد مرت بعدد من التقلبات مسببة أزمات في حالة الارتفاع والانخفاض يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الجدول (4-2): تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2010/2020

الوحدة: واحد دولار

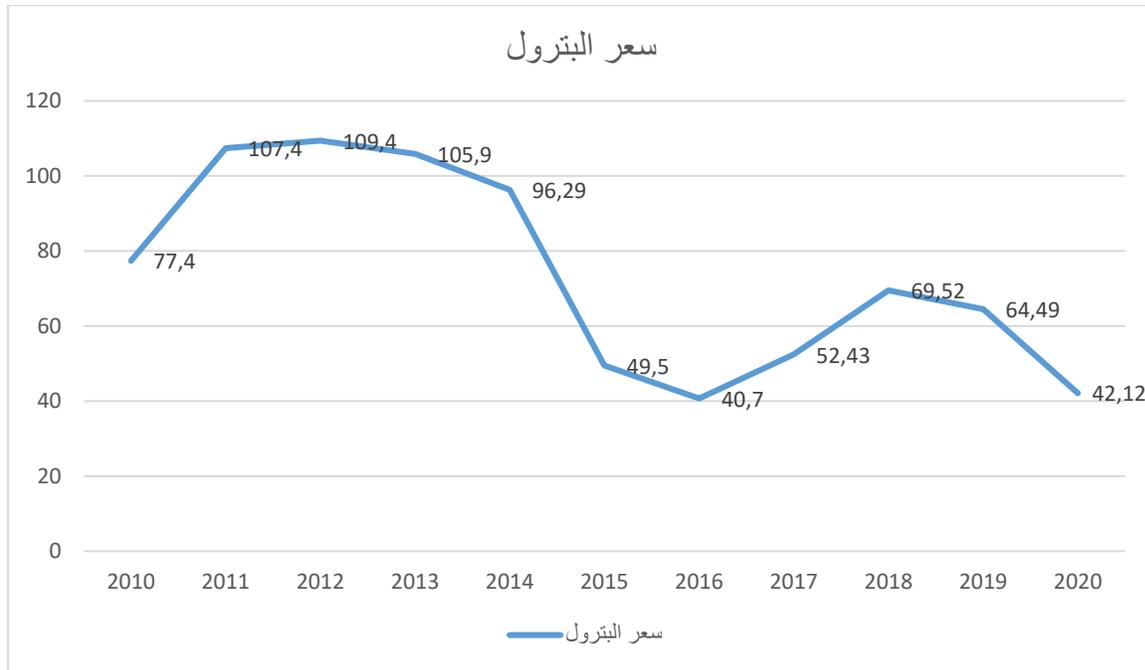
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البترول	77,4	107,4	109,4	105,9	96,29	49,50	40,7	52,43	69,52	64,49	42,12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-الموقع الرسمي لوزارة المالية: www.dgpp-mf.gov.dz

- الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاءات: <http://www.ons.dz>

الشكل (2-2): تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2010 - 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الموقع الرسمي لوزارة المالية: www.dgpp-mf.gov.dz

- الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاءات: <http://www.ons.dz>

نلاحظ في الجدول (1) في سنة 2010 سعر البترول وصل إلى 77.4 دولار للبرميل بعد أن كان سعره 61.06 دولار للبرميل سنة 2009، وذلك راجع بالأساس لتعافي الاقتصاديات العالمية من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالتالي عودة معدلات النمو العالمية إلى الارتفاع، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على البترول، لتعرف أسعار البترول ارتفاعا قياسيا في السنوات 2011، 2012، 2013، حيث تخطت حاجز الـ 100 دولار للبرميل خلال هذه السنوات والتي تميزت بالاستقرار السياسي في معظم أنحاء العالم، وكذا نمو اقتصادي عالمي متزايد، ونمو على مستوى الاقتصاد الجزائري، حيث بادرت الحكومة الجزائرية منذ ارتفاع أسعار البترول إلى انتهاج سياسات توسعية وتكبير حجم المشاريع ورفع من الأجور وغيرها، وانطلاقا من منتصف سنة 2014 شهدت أسعار البترول انخفاضا حادا حيث وصل سعر البترول إلى 96,29 دولار للبرميل بعد أن كان 105,9 سنة 2013 واستمر سعر البترول في الانخفاض ليفقد ثلث قيمته في 2015 و 2016 على التوالي أين بلغ سعر البرميل 49,5 و 40,7 دولار على التوالي، لتتدخل منظمة الأوبك في سنة 2017 لتخفض الإنتاج من أجل رفع سعر البرميل، أي تذبذب أسعار البترول في

السنوات الأخيرة من 2017 إلى 2020 ويمكن إرجاع هذا الانهيار في أسعار البترول إلى العوامل المؤثرة في تطور أسعار البترول.

ثانيا: العوامل المؤثر في أسعار البترول خلال الفترة 2010-2020

ترتبط حصيلة الجباية البترولية بشكل أساسي بالعوائد البترولية، لذا نجد أن العوامل التي تؤثر في هذه الأخيرة تؤثر في الحصيلة السنوية للجباية البترولية، وندرج أهم هذه العوامل في النقاط التالية:¹

1- العرض والطلب على البترول:

تملك أسعار البترول الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابيا أو سلبيا على حجم العوائد النفطية، ويعود التذبذب في أسعار البترول بين الارتفاع والانخفاض لعدة أسباب أهمها: العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل الطبيعية... الخ، تتمثل العوامل الاقتصادية في العرض والطلب أي كلما ارتفع حجم الطلب على البترول كلما ارتفعت أسعاره، وهذا يؤدي إلى ارتفاع حجم العائدات البترولية والعكس صحيح في حالة ارتفاع العرض، أما بالنسبة للعوامل السياسية فهي متمثلة بالتكتلات والاتفاقيات وغيرها التي تعمل على زيادة الطلب على البترول إذا كان المناخ ذو برودة شديدة وإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة أسعاره ومن ثم زيادة حجم العائدات النفطية، والعكس صحيح في حالة اعتدال المناخ.

2- سعر الصرف:

تستخدم غالبية الدول الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار.

3- القرار السياسي:

إن للقرار السياسي تأثيرا أيضا على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال عام 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3.5 ملايين دولار.

¹ آسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019، ص 143-144.

4- الاحتياطات البترولية:

يعرف الاحتياطي البترولي على أنه كمية الثروة البترولية الموجودة تحت الأرض المكتشفة، على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع إمكان استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة ويعد حجم الاحتياطي البترولي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العوائد البترولية، لذا إن اكتشاف احتياطات بترولية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار البترول الخام.

5- الطاقة الإنتاجية:

تؤدي الطاقة الإنتاجية للبترول دورا مهما في التأثير في حجم العوائد البترولية، فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للبترول تتعكس إيجابيا أو سلبيا على حجم العوائد البترولية، إذ أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الامداد المتوفرة حاليا والتي ستكون متوفرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن الإنتاج (العرض) في الصناعة البترولية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نפט إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فإن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.

المطلب الثاني: تطور إيرادات البترول

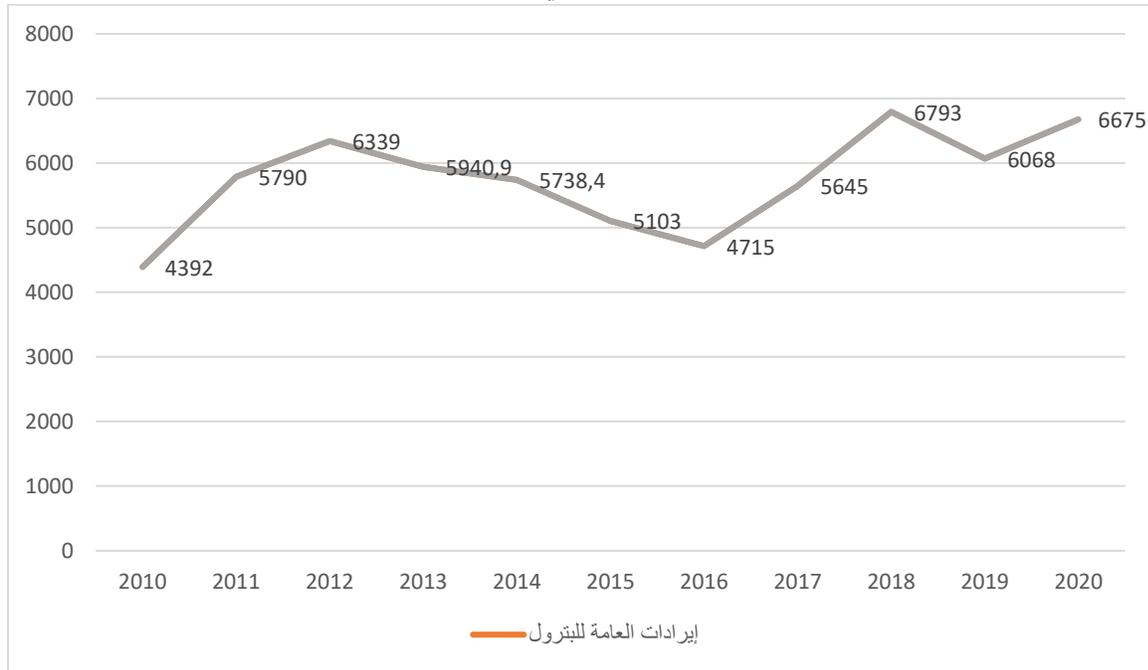
تتميز الإيرادات العامة للجزائر بسيطرة الإيرادات البترولية عليها، مع أنها عديمة الاستقرار. إن التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار البترول فهي تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات البترولية ومن ثم إيرادات الجباية البترولية وبالتالي على الاقتصاد الجزائري لاعتماده الكبير عليه والجدول التالي يوضح تطورات إيرادات البترول في السنوات 2010 - 2020:

الجدول (5-2): تطور إيرادات البترول في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل سنوي لسعر البترول (دولار)	77,4	107,4	109,4	105,9	96,29	49,50	40,7	52,43	52,43	64,49	42,12
إيرادات العامة للبنترول (مليار)	4392	5790	6339	5940,9	5738,4	5103	4715	5645	6793	6068	6675

المصدر: سمير محي الدين، صناديق الثروة السيادية بين طموحات الدول النامية ومخاوف الدول المتقدمة خلال الفترة 2010-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2018، ص327

الشكل رقم (2-3): تطور إيرادات البترول في الجزائر خلال الفترة 2010-2020



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول (2-2)

لقد عرفت السوق النفطية سنة 2011 انتعاشا كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، إذ كان هناك ارتفاع قياسي لأسعار النفط حيث وصل المتوسط السنوي لأسعار البترول على 107,46 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى تكوين احتياطي كبير في العملة الصعبة ساهم في تسديد مديونيتها. كما حققت الجزائر فائض معتبر في مداخل صندوق ضبط الإيرادات وصل إلى حوالي 6339 مليار دينار سنة 2012. وساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة للدولة ومن ثم تنشيط وإنعاش اقتصادها بزيادة الإنفاق العمومي وزيادة المشاريع الاستثمارية لدفع عجلة التنمية كتجسيد لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 ومختلف البرامج التنموية الأخرى. كما سجلت سنة 2013 انخفاض بسيط في الإيرادات العامة للبترول قدرت ب 5940 مليار دينار، ومع منتصف سنة 2014 عرفت أسعار النفط بداية انخفاض حاد وصل فيه المعدل السنوي لسعر البترول إلى 96.26 مليار للبرميل، ولقد انعكس هذا التطور في السوق النفطية سلبا على وضعية الإيرادات العامة للبترول حيث وصلت قيمتها ل 5738.4 مليار دينار، واستمرت المعدلات السنوية لسعر البترول في الانخفاض إلى غاية 2016 لتعاود الارتفاع خلال السنوات 2017 إلى 2020 لتصل إلى قيمة 6675 مليار دينار سنة 2020.

المطلب الثالث: تحليل انعكاسات الإيرادات البترولية على الجباية البترولية

والتي تتمثل في:¹

أولاً: التقلبات الرئيسية لأسعار النفط العالمي:

تعد أسعار النفط أحد العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد العالمي حيث أن التباين في مستويات هذه الأسعار في الأسواق العالمية الرئيسية له تأثيراته المختلفة على اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، غير أن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لتوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقاً لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تغطيه مصلحة الشركات الكبرى بالإضافة إلى أزمة النظام النقدي الدولي 1981. التي كانت منعرجا هاما في تاريخ أسعار النفط وقبل الغوص بعمق في أهم الصدمات والتقلبات التي عرفها التاريخ على مدار الزمن يجب التعرف على المفهوم الإصلاحي لفكرة التقلبات النفطية والتي يقصد بها إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن كنتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق حيث تستثمر الشركات على أساس توقعات حول الأسعار والتقلبات السعرية العالمية مما يختلف حالة عدم اليقين والمخاطر وارتفاع علاوات المخاطر للتعويض، وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناجمة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب على السلعة الذي تساوي فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة وهذا يسمى سعر التوازن، وما إن اختلفت الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة في السلعة تتفاعل تلك القوى مولدة سعرا توازنيا جديد.

1-سعر المعلن: وهو السعر الذي يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقاً لمصالحها ومصالح دولها، وظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880 والملاحظ وفق هذا السعر لم يكن الدولة المنتجة النفط أي دور حتى عام 1970 ولم يتحقق وفقاً لتفاعلات العرض والطلب في السوق النفطي وإنما يتحدد من قبل الكارتل النفطي العالمي:

2-سعر السوق أو السعر المحقق: وهو السعر الفعلي الذي يباع فيه النفط الخام في السوق الحر.

3-سعر التحويل: وهو سعر التبادل بين شركتين يتبعان شركة أم واحدة أو عند انتقال النفط من خط إنتاجي إلى آخر كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة.

4-سعر التكلفة: هي الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافخة المفعول الحصول على برميل نفط من النفط الخام.

قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17،¹ السداسي الثاني 2017، ص 178-183.

ثانيا: محددات أسعار البترول:

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة للجزائر فعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول واقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار.

1- مفهوم الطلب البترولي: الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المتعاكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.

2-العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:

الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة البعض منها يعتبر أساسا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا سواء كان ذلك التأثير إيجابيا أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي كالآتي:

- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي.

- سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة.

- سعر المواد الطاقوية.

- السكان.

- الاستقرار السياسي في العالم.

3-العرض البترولي:

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في أسعاره وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محددة ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعداد لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الامتدادات البترولية، فزيادة المعروض البترولية يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح إذن العلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقة عكسية.

4-العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

يخضع العرض العالمي البترول لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره، ويدخل في المحددات الطلب على البترول كما ذكرنا مستوى ومعدل النشاط الاقتصادي وأسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخراج البترول من باطن الأرض. ومعالجة وتخزينه وضخه حتى سطح الناقل، وأهم العوامل المؤثرة في حجم العرض:

- الطلب البترولي.
- التوقعات المستقبلية لأسعار البترول.
- الاحتياجات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول.
- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة.
- مخاطر البيئية التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع.

خلاصة الفصل:

من خلال ما قدمنا في هذا الفصل يتضح لنا بأن الضريبة تعتبر كأحد أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة في معالجة بعض الاختلالات، وتحقيق أهداف المجتمع، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتعتمد الدولة الجزائرية لتمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية هما: الجباية العادية والجباية البترولية، فالجباية العادية تتمثل في مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم التسجيل والرسوم الجمركية التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين، أما الجباية البترولية فهي تتكون من الرسم المساحي، الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج، والضريبة على أرباح الشركات وأخيرا الرسم على حرق الغاز. وفي ظل تقلبات وتغيرات أسعار البترول لعدّة عوامل متداخلة ومتنوعة في كل الجوانب تؤثر على البترول سواء من ناحية العرض أو الطلب، مما يدفع سعره إلى الارتفاع أو الانخفاض والذي يؤدي به إلى انعكاسات على الجباية البترولية، وبالتالي يؤثر على استقرار الميزانية العام للدولة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول تقييم مسار إحلال
الجباية العادية محل الجباية البترولية

تمهيد:

تعتمد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل موازنة الدولة، مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تحكمها السوق العالمية، ومع انخفاض أسعارها بداية من منتصف سنة 2014 انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة، ولم يستطع النظام الجبائي السابق تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة من خلال الجباية العادية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، كان أثرها عميقا على الاقتصاد الجزائري، مما دعا إلى البحث عن طريقة للإصلاح الجبائي لتوفير إيرادات جبائية لتدعيم الموازنة، والتحرر من الارتباط بأسعار البترول التي قد لا تعرف الاستقرار. وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تتمثل فيما يلي:

- ❖ المبحث الأول: تطور وضعية الميزانية العامة في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: تحليل تطورات الجباية العادية والجبائية البترولية في الجزائر.
- ❖ المبحث الثالث: متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

المبحث الأول: تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر

تعد العائدات المالية التي تجنيها الدولة هي الركيزة الأساسية لدعم برامجها الاقتصادية والتنموية لذلك لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية، من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاعات الأخرى، وفي الجزائر تتمثل هذه المصادر في مختلف الإيرادات العامة التي تعمل على تحصيلها من أجل تغطية نفقاتها العامة المتعددة، ومنه تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي وضعتها الدولة، ويجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التحكم في حجم الإنفاق والإيراد العام من أجل المحافظة على استقرار وتوازن الموازنة العامة وعليه سنتتبع وضعية مكونات الموازنة سواء النفقات العامة والإيرادات العامة ثم بعد ذلك نتتبع وضعية رصيد الموازنة العامة للدولة الجزائرية وذلك خلال الفترة (2010- 2021).

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة

شهدت الإيرادات العامة في الجزائر تراجع كبير خلال سنة 2021، حيث قدرت بـ 5328.1 مليار دينار مقارنة بـ 6289.7 مليار دينار سنة 2019 أي نسبة 15.28%، ويرجع ذلك التراجع للإيرادات الجباية العادية والبترولية بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي والجزائري نتيجة جائحة كورونا التي عصفت بالعالم خلال طول السنة، وتتميز الإيرادات العامة في الجزائر بصفة عامة، في كون جزء مهم منها يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة وسنركز هنا على الفترة 2010-2021 التي شهدت تطبيق الجزائر برامج تنمية اقتصادية، ويمكننا توضيح تلك التطورات التي على الإيرادات الجباية البترولية والعادية ونسبة مساهمة كل منهما من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (1-3): تطور حصيلة الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دج

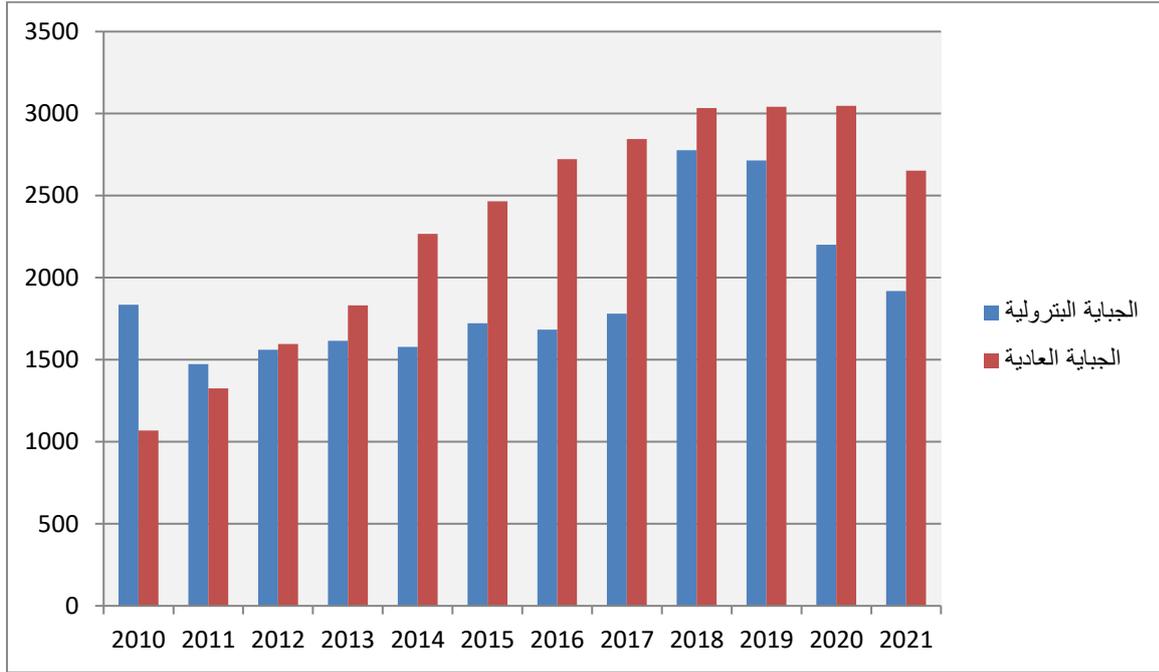
المجموع	الإيرادات العامة (مليار دينار جزائري)				التعيين
	الجبائية البترولية		الجبائية العادية		
	نسبة التغطية	القيمة	نسبة التغطية	القيمة	
3081.5	59.50%	1835.8	34.67%	1068.5	2010
2992.4	49,20%	1472.4	44.26%	1324.5	2011
3455.6	45,19%	1561.6	46.17%	1595.7	2012
3820.0	42,30%	1615.9	47.94%	1831.4	2013
4218.1	37,40%	1577.7	53.75%	2267.4	2014
4684.6	36,77%	1722.9	52.34%	2465.7	2015
4747.4	35,36%	1682.5	57.34%	2722.6	2016
5216.4	34,14%	1781.1	54.54%	2845.3	2017
6714.2	41,34%	2776.2	45.17%	3033.0	2018
6507.9	41,70%	2714.4	46.73%	3041.4	2019
6289.7	34,98%	2200.3	48.44%	3046.8	2020
5328.1	36,02%	1919.2	49.76%	2651.7	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجرائد الرسمية الجزائرية 2010-2021.

من خلال جدول رقم (1-3) نلاحظ أن الإيرادات العامة حققت نمو كبير خلال فترة الدراسة، حيث قدرت بـ6289.7 مليار دينار سنة 2020 مقارنة بـ3081.5 مليار دج سنة 2010 أي خلال فترة الدراسة حققت الإيرادات نمو بنسبة 104.1% أي أكثر من الضعف، وهذا يعود بالدرجة الأولى لنمو الإيرادات العادية الجبائية التي حققت نمو خلال نفس الفترة تقدر بـ185.1% أي تقريبا ضعفين ما انعكس بشكل إيجابي على نمو الإيرادات العامة وزاد من إستقرارها، فقد نمت الإيرادات العامة بشكل مستمر إذا ما استثنيا سنة 2011 التي عرفت تراجع في الجباية البترولية بنسبة 19.8% في نفس الوقت ارتفعت الجباية العادية بنسبة تقريبا 24% وهو ما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة بنسبة 2.9% نتيجة ارتفاع مساهمة الجباية البترولية عن الجباية العادية في الإيرادات العامة والتي كانت تمثل 59% من إجمالي الإيرادات العامة، وهي نسبة معتبرة جدا في وقت كانت الإيرادات الأخرى تشكل 5.8%، لكن مع بداية سنة 2012 و2013 عادت الإيرادات العامة للارتفاع بسبب تحقيق إيرادات الجباية العادية بنسبة 20.47% و 14.77% وهو مافع من مساهمة الإيرادات الجبائية العادية لتقترب من النصف (48%)، بالمقابل ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 6% و 3.4% على التوالي، رغم ارتفاع أسعار البترول حققت إيرادات الجباية العادية نمو معتبر أدى إلى تقليص مساهمة الجباية البترولية إلى أقل من 42.5% لتصبح الجباية العادية تساهم أكثر من الجباية العادية.

وفي سنة 2014 مع بداية الأزمة النفطية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في منتصف العام (سعر البترول في جوان وصل إلى 112 دولار للبرميل لينخفض مع بداية الازمة في هذه الشهر ويستمر ليصل مع نهاية السنة إلى 53 دولار للبرميل) وهو ما أدى إلى تراجع الجباية البترولية بنسبة 2.36% بفضل ضخ احتياطات صندوق ضبط الموارد، بالمقابل حافظت الجباية العادية على نسق إرتفاعها هذه النتائج الايجابية راجعة أساسا إلى ارتفاع تحصيل المساهمات المباشرة والضريبة على الدخل العام، الأجور والضريبة على أرباح المؤسسات وكذا الضرائب على الأعمال، تفسير ارتفاع عائدات هذه الضريبة بدخول مستثمرين في النشاط-بارتفاع محسوس- وهذا بعد أن تم استنفاد المزايا الضريبية، مما سمح بتحقيق عائدات ضريبية خارج المحروقات، في التوجه نحن نقليل الإعتماد على الجباية البترولية، حيث ارتفعت الجباية العادية سنة 2014 بنسبة 23.8%، وواصلت الجباية البترولية تعثرها في سنة 2015 و 2016 متأثرة بتراجع أسعار النفط، حيث انخفضت مساهمتها في تمويل الميزانية العامة إلى نسبة 34%، بمقابل ذلك ارتفعت الجباية العادية سواء من حيث القيمة 8.7% و 10.4% على التوالي، بمقابل زادت مساهمتها لتصل إلى أكثر من 57%.

الشكل رقم (1-3): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجريدة الرسمية الجزائرية السنوات 2010-2021.

ومع عودة أسعار النفط للإرتفاع سنوات 2018 - 2019 عادت الجباية البترولية لتأخذ مكانها في المساهمة في تمويل الميزانية العامة لتصل إلى أكثر من 41% مقابل 46.7% الجباية العادية التي تراجعت مساهمتها رغم إرتفاع قيمتها سنة 2019 إلى تقريبا 7% مقارنة بسنة 2017، وفي وقت ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 52.4%، وهو ما يؤشر على عدم كفاية إجراءات الإحلال، لتبقى الجباية البترولية عامل مؤثر ومتقلب، في وقت لم تنجح السلطات المختصة في برامج ومشاريع وآليات تطوير وتوسيع الطاقة الجباية خلال فترة الدراسة، ويجب تدارك ذلك في خلال السنوات القادمة وإطار إستراتيجية 2030 التي اعتمدها الجزائر.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة

إن ما يتميز به الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة من الدراسة هو التزايد المستمر في النفقات العامة، والتي قسمها المشرع إلى نوعين من النفقات هي نفقات التسيير مخصصة لتسيير أجهزة الدولة الإدارية من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة للمباني الحكومية أما نفقات التجهيز فهي تلك النفقات التي يتم توزيعها حسب الخطط التنموية السنوية للدولة.

الجدول رقم (2-3): تطور حصيلة النفقات العامة للميزانية العامة خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دج

نسبة التطور %	النفقات العامة (مليار دينار جزائري)				السنوات تعيين	
	مجموع النفقات	نفقات التجهيز		نفقات التسيير		
		نسبة	العدد	نسبة		العدد
-	5860.7	%51.57	3022.8	%48.42	2837.9	2010
12.93	6618.4	%48,11	3184.1	%51,89	3434.3	2011
16,77	7428.6	%37,7	2820.4	%62,30	4608.2	2012
- 7,38	6879.8	%36,99	2544.2	%63,01	4335.6	2013
11,28	7656.1	%37,97	2941.7	%62,03	4714.4	2014
15,69	8858.0	%33,07	3885.7	%66,93	4972.2	2015
-9,86	7984.1	%39,79	3176.8	%60,21	4807.3	2016
-13,78	6883.2	%38,82	2291.3	%61,81	4591.8	2017
25,34	8627.7	%46,87	4043.3	%53,13	4584.4	2018
-0,81	8557.2	%32,13	3602.6	%67,99	4954.5	2019
-8,57	7823.1	%37,65	2929.6	%62,55	4893.4	2020
3,70	8113.0	%34,50	2798.5	%65,50	5314.5	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات قانون المالية الجريدة الرسمية الجزائرية السنوات من (2010-2021).

من خلال الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن النفقات العامة ارتفعت خلال فترة الدراسة من 5860.7 مليار دينار جزائري سنة 2010 إلى 6618.4 مليار دينار سنة 2021 أي بنسبة نمو قدرت تقريبا بـ 38.5%، نلاحظ أن النفقات العامة على المستوى العامة في ارتفاع مستمر، رغم تراجعها في ثلاث محطات كما يلي:

المحطة الأولى: كانت سنة 2013 بنسبة 7.38% ويرجع ذلك إلى التراجع المسجل في التحويلات الجارية التي انخفضت بمبلغ 447.2 مليار دج، منها 359.5 مليار دج في نفقات بند "تحويلات أخرى" (أساسا الجماعات والتحويلات)، و 87.6 مليار دج في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، ثم عادت للارتفاع بنسبة 11.2% سنة 2014.

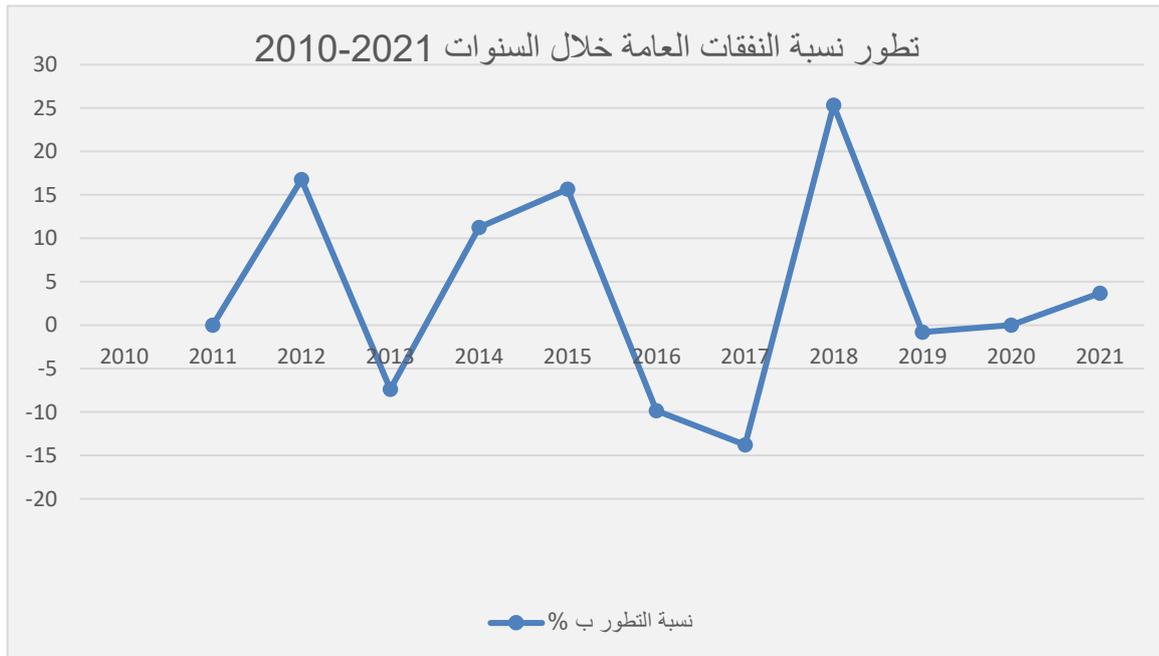
المحطة الثانية: سنة 2016 و 2017 أين انخفضت النفقات العامة بنسبة 9.86% و 13.78% على التوالي، ويرجع ذلك لآثار الصدمة البترولية التي بدأت منتصف 2014 وزادت حدها مع انخفاض كبيرة لأسعار البترول سنة 2015 و 2016، مما أدى بالحكومة إلى تخفيض نفقات التجهيز بشكل كبير نظرا للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص تجميد الكثير من المشاريع خلال سنة 2017، لمواجهة تراجع الإيرادات العامة واستنزاف صندوق ضبط الموارد، حيث نلاحظ انخفاض نفقات التجهيز لسنة 2017 بنسبة 41% مقابل انخفاض نفقات التسيير بـ 7.6% مقارنة بسنة 2015.

المحطة الثالثة: كان هناك تراجع مرة أخرى في سنة 2019 و2020، تراجع سنة 2019 بنسبة 0.81 بالرغم من الارتفاع في نفقات التجهيز 8%، إلا أنه قابلته تراجع في نفقات التجهيز بنسبة 10.9%، وشهدت سنة 2020 انخفاض محسوس بفعل جائحة كورونا وتطبيق إجراءات وقائية صارمة، أدت إلى تجميد العديد من المشاريع، حيث يظهر من خلال الجدول انخفاض كبير في نفقات التجهيز بنسبة تجاوزت 18%.

على العموم بعد جائحة كورونا وعودة الحياة إلى طبيعتها شهدت سنة 2021 ارتفاع في النفقات العامة من خلال نفقات التسيير، حيث واصل نفقات التجهيز انخفاضها، والمتوقع خلال السنوات القادمة ارتفاع كبير في النفقات، خاصة مع استراتيجية الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين بنسبة 20% وفق برنامج رئيس الجمهورية، عودة نفقات التجهيز للارتفاع في ظل احتياجات المطلوب من القطاعات المختلفة، ما جعل السلطات أمام تحدي كبير في توسيع الإيرادات العامة لمواجهة تزايد النفقات العامة، وزيادة الاعتماد بشكل كبير على الرقابة والرشادة للحفاظ على التوازن الميزانية العامة للدولة.

كما انخفضت نفقات المستخدمين بحوالي 155.4 مليار دج. مع الإشارة إلى أن نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 25.6% سنة 2013 بعد أن تجاوزت نسبة 30% سنة 2012. ويرجع سبب تزايد النفقات خلال هذه الفترة إلى انتهاج الجزائر إلى سياسة إنفاقية توسعية بهدف استكمال برنامج دعم النمو الاقتصادي، إلى جانب تحسن أسعار النفط التي بلغت معدل 100 دولار للبرميل، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تبني مشاريع استثمارية ضخمة. والشكل التالي يوضح نسبة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال السنوات 2010-2021:

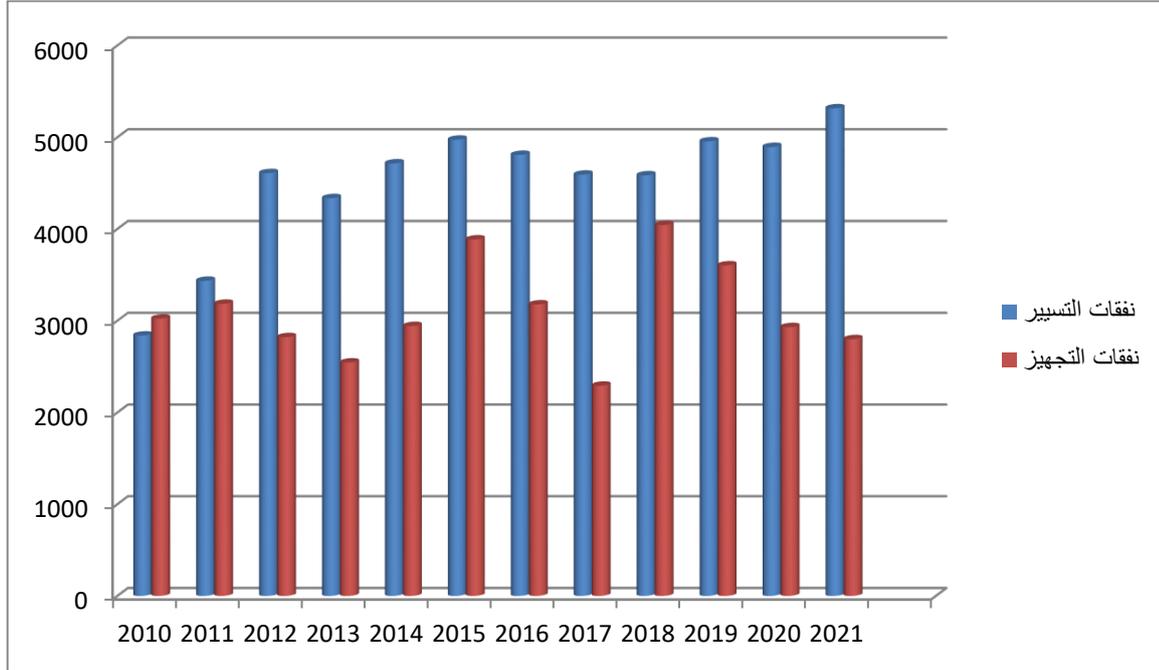
الشكل: (2-3) تطور نسبة النفقات العامة خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-3).

الشكل يوضح المراحل الثلاث التي تم التطرق لها، حيث شهدت سنة 2015 أعلى قيمة للنفقات العامة تجاوزت النفقات 8800 مليار دينار وهي أكبر قيمة خلال فترة الدراسة، لكن مع بروز الأزمة النفطية بدأت السلطات في كبح النفقات العامة من خلال سياسة التقشف ثم الترشيد، ثم عادت النفقات للارتفاع لتجاوز 8600 مليار دينار جزائري، ثم تتراجع بفعل الأزمة الصحية التي عصفت بالعالم اجمع. والشكل الموالي يوضح تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2021:

الشكل رقم (3-3): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2010-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-2).

أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل السابق أنه هناك تقارب كبير بين نفقات التجهيز (51.5%) ونفقات التسيير (48.5%) خلال بداية فترة الدراسة 2010 و2011، حيث نفقات التجهيز أعلى من نفقات التسيير، لكن بعد هذه الفترة بدأت مرحلة التباين وأصبحت نفقات التسيير أعلى من نفقات التجهيز، فقد حافظت نفقات التسيير على الارتفاع المستمر عموما لتتجاوز حاجز 5000 مليار دينار سنة 2021 بنسبة نمو 87.2% مقارنة بسنة 2010، بالمقابل عرفت نفقات التجهيز التي عملت السلطات على كبحها خاصة في ومن الأزمات من خلال تجميد المشاريع إذا ما استثنينا سنة 2018 التي تم زيادة الاعتمادات المالية لإتمام المشاريع المجدد المهمة، على العموم عرفت نفقات التجهيز تراجع سنة 2021 بنسبة 3.02% مقارنة بسنة 2010، ما يبين سياسة السلطات اتجاه ترشيد نفقات التجهيز مقابل زيادة في نفقات التسيير.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النفقات متزايدة بنسب متفاوتة، حيث كانت نفقات التسيير تمثل نسبة 51.89%، بينما قدرت نفقات التجهيز بـ 48.11% من إجمالي النفقات العامة، كما قدرت النفقات

العامّة سنة 2011 ب 74286 مليار دينار أي ارتفعت بـ 16.77%، إلا أنّها انخفضت سنة 2012 بنسبة 7.38% رغم أنّها حققت ما قيمة 6879.8 مليار دينار وفي سنة 2013 و2014 شهدت النفقات ارتفاعاً أين قدرت النفقات العامّة بـ 76561 مليار دينار و 88506 مليار دينار على التوالي وهذا راجع إلى الارتفاع الذي عرفته نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال هذه السنوات، نعبر عن هذه الزيادة بنسبة 11.28% و 15.69% على التوالي، إلا أنّها في سنة 2015 و2016 عادت لتتخفّف النسبة بـ 9.86% و 13.78% على التوالي، رغم أنّ النفقات حققت 480733 مليار دينار و 45918 مليار دينار على التوالي.

فمن خلال الجدول نلاحظ أنّ النفقات العامّة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز تأخذ قيم متذبذبة لاسيما في السنوات الأخيرة، إذ تتراوح نسبتهما حوالي 60% بالنسبة لنفقات التسيير و 30% بالنسبة لنفقات التجهيز، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة أو المتبعة من قبل الدولة والمتزامنة مع الأزمة المالية الراهنة مع غياب الموارد الكافية لتغطية النفقات في ظل انخفاض وتقهقر أسعار البترول.

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أنّ نسبة تطور النفقات تختلف من سنة إلى أخرى وأنّ تطور النفقات متذبذب خلال فترة الدراسة فنجد أنّ نسبة التطور أحيانا تبلغ أقصى قيمة، كما أنّ الارتفاع والانخفاض في نسبة تطور النفقات يكون بصفة متغيرة، ففي بعض السنوات تتخفّف أو ترتفع هذه النسبة بصفة متناقصة بشكل بطيء في السنوات 2011، 2019، 2018، 2016، 2015، وفي سنوات أخرى تتخفّف وترتفع بصفة متزايدة أي بشكل سريع في باقي السنوات.

أما من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة، حيث كانت نفقات التسيير تمثل أكبر نسبة في النفقات العامّة خلال الفترة من 2010_2020، كما نلاحظ أنّ كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز كانت في ارتفاع نوعاً ما خلال فترة الدراسة ويرجع سبب ارتفاعها إلى الزيادة في الأجور التي مست بعض القطاعات إن لم تكن كلها.

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزانية

سجلت الجزائر تواصل اختلال التوازن الموازي خلال الفترة 2010-2021 بسبب التوسع في الإنفاق العمومي في مختلف البرامج، التنمية وكذا للسياسة الحذرة اتجاه موارد الجباية في الدائرة الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح ويبرز تطور العجز الموازي بين الفترة 2010-2021.

الجدول رقم (3-3): تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الموازنة	نفقات الموازنة	رصيد الموازنة	نسبة تطور رصيد الموازنة
2010	3081.5	5860.7	-2779.2	-
2011	2992.4	6618.4	-3626.0	9.5%
2012	3455.6	7428.6	-3973.0	9.5%
2013	3820.0	6879.8	-3059.8	-22.9%
2014	4218.1	7656.1	-3438.0	12.3%
2015	4684.6	8858.0	-4173.4	21.3%
2016	4747.4	7984.1	-2936.7	-29.6%
2017	5216.4	6883.2	-1666.8	-43.2%
2018	6714.2	8627.7	-1913.5	14.8%
2019	6507.9	8557.2	-2049.3	7.09%
2020	6289.7	7823.1	-1533.4	-25.17%
2021	5328.1	8113.0	-2784.9	81.61%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية السنوات 2010-2021

من خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن بالنظر إلى الجدول أعلاه الذي يضم الإيرادات والنفقات العامة للدولة نلاحظ أن إجمالي النفقات كان يتفوق على إجمالي الإيرادات، وهذا في جميع السنوات المذكورة وحتى قبل هذه الفترة، أي تصاعد عجز الموازنة العامة، فالجزائر لم تشهد ولو لسنة واحدة توازن في ميزانيتها بسبب زيادة النفقات الذي لم يتبعه زيادة على مستوى الإيرادات، ويعود السبب في ارتفاع النفقات العامة إلى البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة لبعث التنمية والاستقرار وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي من خلال زيادة الأجور، زيادة النفقات المرتبطة بالاستثمار في قطاع البناء والسكن والطرق، وكذا دعم المواد الواسعة الاستهلاك التي شهدت ارتفاعا في الأسواق الدولية، أما عن المشاريع الاستثمارية فلها أقل حصة من النفقات.

ونسجل أن الجزائر اعتمدت أساسا على صندوق ضبط الإيرادات باعتباره يمثل الفائض، حيث لم تلجأ إلى باقي الأساليب باستثناء سنة 2016 لجأت إلى الاقتراض ولم يسجل النتائج المطلوبة، وفي نهاية 2017 و2018 اعتمدت على التمويل غير التقليدي.

وبسبب ارتفاع الإيرادات العامة نتيجة تحسن الجباية العادية في المقابل تم تسقيف النفقات العامة من خلال تجميد العديد من المشاريع في موازنة التجهيز نتيجة الأزمة البترولية التي أدت إلى تراجع كبير للإيرادات الجباية البترولية، وأثرت على صندوق ضبط الموارد الذي عرف لاحقا نفاذه كونه كان الفاعل في تعويض نقص الجباية البترولية، كل هذا أدى إلى تراجع عجز الميزانية إلى 60% سنة 2017 مقارنة

بسنة 2015، لكن عاد العجز للارتفاع نتيجة عودة النفقات العامة للارتفاع بمعدل أعلى من ارتفاع الإيرادات العامة.

المبحث الثاني: تحليل تطورات الجباية العادية والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2021-2010)

تعتمد الدولة من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية.

وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار وتذبذب حصيلتها، والجبائية العادية تعتبر مصدر تمويل داخلي مهم تعتمد عليه الدولة في تغطية نفقاتها، كما أنها من الأدوات والمرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف الدولة وسياساتها التنموية، إلا أنها دوما تحت المستوى المرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة، وهذا ما بيناه من خلال تطور مساهمة كل من هذين المتغيرين.

المطلب الأول: تحليل تطور مكونات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2021-2010)

شهدت الجباية العادية في الجزائر منذ سنة 1993 والتي تزامنت مع فترة الإصلاحات الجبائية تزايد مستمرا في حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة 2010_2021.

الجدول رقم (4-3): تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة (2010-2021)

الوحدة: مليار دينار جزائري

إيرادات الجباية العادية(مليار دج)	حقوق الطابع والتسجيل		الضرائب الجمركية		الضرائب على الأعمال		الضرائب غير المباشرة		الضرائب المباشرة		السنة
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
1068.5	3.06%	32.700	15.94%	170.3	46.4%	496.2	0.14%	1.50	34.42%	367.8	2010
1324.5	2.61%	39.700	10.55%	160.40	42.44%	562.2	0.09%	1.50	42.33%	560.70	2011
1595.7	2.31%	43.770	12.27%	232.58	40.08%	639.67	0.10%	2.00	42.47%	677.73	2012
1831.4	2.24%	49.400	10.35%	228.30	35.44%	649.2	0.06%	1.50	49.30%	903.00	2013
2267.4	2.24%	59.300	18.39%	465.70	37.63%	853.3	0.11%	3.00	38.19%	866.12	2014
2465.7	2.58%	76.500	17.45%	517.00	37.32%	920.2	0.13%	4.00	38.44%	947.95	2015
2722.6	2.92%	89.730	18.12%	555.35	37.25%	1014.3	0.16%	5.00	38.86%	1058.2	2016
2845.3	3.34%	114.98	10.05%	345.57	36.81%	1047.6	0.27%	9.56	45.60%	1297.6	2017
3033.0	3.47%	136.80	10.09%	397.40	36.17%	1097.1	0.25%	10.0	45.88%	1391.7	2018
3041.4	2.86%	108.54	9.19%	348.87	38.82%	1120.0	0.26%	10.0	47.80%	1453.9	2019
3046.8	2.29%	93.944	7.20%	294.69	38.81%	1182.6	1.15%	47.1	46.88%	1428.4	2020
2651.7	2.32%	61.639	11.65%	308.95	37.59%	997.33	1.11%	29.6	47.72%	1254.1	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجريدة الرسمية الجزائرية سنوات (2010_2021).

من خلال قراءة بيانات الجدول (4-3) يتضح أن الجباية العادية أساسا تتكون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع والضرائب على رقم الأعمال إضافة إلى الرسوم الجمركية

والتي لقيت تعديلات جبائية كل فترة، فابتداء من سنة 2010 تسارع الضرائب المباشرة، حيث بلغ نموها خلال فترة الدراسة إذا ما استثنينا سنة 2021 باعتبارها سنة الوباء الذي أثر بشكل كبير على العالم ، فإن نسبة نمو الضرائب المباشرة سنة 2020 كانت بنسبة 288% لتتنقل نسبة مساهمتها الإيرادات العامة من 34.4% سنة 2010 إلى 46% سنة 2021 متوسط نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية خلال الفترة 2010-2015 ما يتجاوز 43%، وهو ما يدفع نحو الاعتقاد أن هذا النوع من الضرائب أصبح له الأولوية في النظام الجبائي، وبالتالي هيمنة الاقتطاعات عند المصدر، الأكثر سهولة عند التحصيل من الضرائب على الأرباح والضريبة على القيمة المضافة على النشاطات الداخلية. وهو أمر متناقض مع أهمية وعائداتها الضريبية المعنية، تبين أيضا أن تطور حصيلة نسبة مساهمة الجباية العادية إلى الناتج المحمي الإجمالي كانت ليا اتجاه تصاعدي تقريبا على طول فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة 51,10% كحد أدنى في عام 2011 ونسبة 64,16% كحد أقصى في عام 2020 في فترة تميزت بارتفاع الناتج المحمي الإجمالي، حيث يرجع سبب التزايد المستمر لهذه النسبة أساسا إلى الارتفاع الكبير في الضرائب المباشرة على المداخل والأرباح، خصوصا على الأجور التي تقتطع من المصدر، وذلك بعد خضوع الحكومة لمطالب العمال وزيادة أجورهم مما ساعد على اتساع الاقتطاع الضريبي المحقق من هذا الصنف، خاصة وأن ميزة الاقتطاع من المصدر تمنع من التهرب الضريبي.

يعكس الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الإيرادات الضريبية في 2018 وتراجعها من 2002 إلى 2015، بتناقض واضح مع ارتفاع القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات، حجم التهرب الضريبي ونسبيا عدم النجاعة في التحصيل الضريبي.

سجلت الجباية على الأعمال تطور في قيمة الحصيلة من 496.2 مليار دينار سنة 2010 إلى 1082.6 سنة 2020 بنسبة نمو 118.1%، بالتالي تحتل الضرائب على الأعمال المرتبة الثانية بعد الضرائب المباشرة من حيث الحصيلة، إلا أن مساهمتها في إيرادات الجباية العادية انخفضت من 46% إلى 38.8%

وجدير بالذكر أن حصة الاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية ضمن الضريبة غير المباشرة كانت تمثل 20% من الضرائب على السلع والخدمات في 1997. وخلال السنوات 2000، لم تتوقف هذه الحصة عن التراجع لتبلغ مستويات شبه معدومة في السنوات الأخيرة. في 2016 و2017 و2018، سمحت الإجراءات الخاصة بزيادة بعض الرسوم على المحروقات (الوقود)، بتزايد هذه الاقتطاعات، التي بلغت 300 مليون دينار في 2015، لتصل ما يقارب 3,52 مليار في 2016، و93 مليار دينار في 2017 وأخيرا 7,141 مليار في 2018 (3,13% من الضرائب على السلع والخدمات). أما بخصوص حقوق التسجيل والطابع فإننا نلاحظ أنها لم تشهد تطورا كبيرا رغم ارتفاع قيمتها بنسبة 187% سنة 2020 مقارنة بسنة 2010 في إطار الارتفاع العام إلا أن نسبة مساهمة بقية تتأرجح بين

2%-3% في تمويل إيرادات الجباية العادية، وهي تلك المسجلة سنة فقط بعد الإصلاح الضريبي ويرجع ذلك إلى تخلي الأفراد في أغلب الأحيان عن تسجيل عمليات انتقال الملكية وتداول رأس المال خاصة العقارات وفق الإجراءات العرفية أو عدم التصريح بالمبالغ الحقيقية لهذه العمليات أمام الموثقين. بالنسبة للضرائب الجمركية التي تعد أحد مصادر الجباية العادية تبقى نسبة مساهمتها أيضا محدود، حيث ارتفعت بنسبة 226% سنة 2016 مقارنة بسنة 2010، وزادت مساهمتها في تمويل الإيرادات الجبائية بنسبة أكثر من 18% مقارنة 16% سنة 2010، تمثل صور واضحة بن التوجهات الاقتصادية المعتمدة حيث أنه تم تفعيل آليات للحد من عمليات الاستيراد وهو ما أثر على نسب الحقوق والرسوم الجمركية المحصلة، وبالتالي تأثيرها أيضا على الجباية العامة العادية، وأيضا يمكن استنتاج أن إيرادات الجمركية العادية تعتمد كثيرا على الرسوم الجمركية في تحقيق مستويات أكبر في تغطية متطلباتها ضمن سياق مقارنة الإحلال التي تسعى إليها الدولة للتخلص من تبعية الجباية البترولية، وفي بروز الأزمة النفطية سنة 2014 والتراجع الكبير في احتياطات الصرف الأجنبي، مع سياسة كبح الواردات انعكس مباشرة على الجباية الجمركية التي انخفضت بنسبة 47.6%، كما تراجعت مساهمتها إلى 7.2%. من بين أهم مؤشرات قياس مردودية النظام الجبائي هو مقارنة ما تم تحقيقه فعلا من إيرادات ضريبية بما سبق تقديره في قوانين المالية السنوية لذا سنقوم بحساب معدل تنفيذ إيرادات الجباية العادية.

المطلب الثاني: تحليل تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

لطالما ارتبطت حصيلة الجباية البترولية في الجزائر بتطور أسعار البترول في السوق العالمية، فكل تغير في أسعار البترول إلا وصاحبه تغير موازي في حصيلة الجباية البترولية، وهذا ما توضحه معطيات الفترة الممتدة من 2010-2021 الموضحة في الجدول التالي:

الجدول: (3-5) تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجبائية البترولية (مليار دج)	1835.8	1472.4	1561.6	1615.9	1577.7	1722.9
المعدل السنوي لسعر البترول(دولار)	-	77,4	107,4	109,4	105,9	96,29
نسبة تطور الجباية البترولية	-	-19,79%	6,05%	3,47%	-2,36%	9,20%
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجبائية البترولية (مليار دج)	1682.5	1781.1	2776.2	2714.4	2200.0	1919.2
المعدل السنوي لسعر البترول(دولار)	45	54.1	71.5	69,52	64,49	42,12
نسبة تطور الجباية البترولية	-2,34 %	5,86%	55,86%	-2,22 %	-18,95%	-12,76%

المصدر: تقارير البنك المركزي.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا الطبيعة غير المستقرة للجبائية البترولية، وذلك لارتباطها بتقلبات أسعار البترول التي شهدت تقلبات وتطورات خلال فترة الدراسة، عرفت سنة 2010 تدهور ملحوظ في أسعار البترول مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصل سعر البترول إلى حدود 77,4 دولار للبرميل، وذلك

بسبب الأزمة المالية التي شهدها العالم، مما كان لها أثر واضح على الجباية البترولية والتي انخفضت إلى حوالي 1472.4 مليار دينار. إلا أن أسعار النفط عادت للانتعاش مرة أخرى ووصلت إلى مستويات قياسية مع مطلع سنة 2011 إلى غاية 2013 بتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل أخذت معها مداخيل الجباية البترولية منحني تصاعدي، حيث عرفت هي الأخرى انتعاشا كبيرا كان لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري.

وتمثل الضريبة البترولية سنة 2011 2.5 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (المحدد عند 37 دولار للبرميل) مقابل 1.9 مرة في 2010. وتشكل إيرادات المحروقات 69.8% نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية مقابل 66.1% في 2010 وتغطي 69.4% من نفقات الميزانية الكلية مقابل 65% في 2010 و 56.8% في 2009. تتميز سنتي 2010 و 2011 بارتفاع معدل تغطية النفقات العمومية من طرف إيرادات المحروقات بعدما سجلت سنة 2009 تقلصاً قوياً في الضريبة البترولية.

ارتفعت إيرادات المحروقات في 2012 بنسبة 1,5% (مقابل 37% في 2011) منتقلة من 7,3979 مليار دينار في 2011 إلى 4184 مليار دينار في 2012. تمثل الضريبة البترولية في هذه السنة 75,2 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل) مقابل 5,2 مرة في 2011. نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، تشكل إيرادات المحروقات 3,65% في 2012 مقابل 7,68% في 2011 وتغطي 4,58% من الميزانية الكلية مقابل 68% في 2011، وحافظت الجباية البترولية على ارتفاعها بأكثر من 3% بفضل ارتفاع أسعار البترول بـ 109.4 دولار أمريكي، مثلت الضريبة البترولية 28,2 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل).

في السادس الثاني لسنة 2014 شهد سوق النفط انخفاضا مفاجئ وحاد في أسعار البترول بوصول سعر البترول إلى 96,29 دولار للبرميل بعد أن كان 105,9 سنة 2013، هذا الانخفاض الذي يعد أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيار عام 2008، بسبب مجموعة من العوامل أهمها ظهور إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية وتراجع الطلب العالمي على النفط، والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط بالإضافة إلى عوامل جيوسياسية أخرى، وقد استمرت حدة هذا الانخفاض في الأسعار إلى غاية سنة 2016 أين بلغ سعر البرميل 40,7 دولار، كل هذا انعكس سلبا على مداخيل الجباية البترولية حيث أنها استمرت في التراجع خلال هذه السنوات إلى أن وصلت قيمتها 17811 مليار دينار سنة 2016.

بعد عدة اجتماعات قامت بها أعضاء " الأوبك " سنة 2016 اتفقوا على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو 1,8 مليون برميل، اعتبارا من مطلع 2017، على إثر هذا الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي، بين أوبك ومنتجين مستقلين شهد سعر النفط ارتفاعا طفيفا وصل إلى 52,43 دولار رافقه ارتفاع معتبر في

الجباية البترولية، كما شهدت أسعار النفط تذبذبات عدة خلال الفترة من 2017 إلى 2020 لكنها بقيت تحوم حول سعر 66 دولار للبرميل خلال هذه السنوات.

في 2018 وفي ظرف شبه استقرار لإيرادات الميزانية خارج المحروقات، أدى استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول، من 45 دولار للبرميل في 2016 إلى 54.1 دولار للبرميل في 2017، ثم إلى 71.5 دولار في 2018، إلى ارتفاع معتبر في إيرادات المحروقات (الجباية، الأرباح)، وبالتالي في إجمالي إيرادات الميزانية.

المطلب الثالث: مقارنة الجباية العادية والجباية البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

يعد الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة وهو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة، حيث توسع النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بإجمالي الناتج المحلي سنة 2020 إلى 18380 مليار دينار جزائري مقارنة بـ 20500 مليار دينار سنة 2019 أي تراجع بنسبة 10.34%، متأثرا بالأزمة الصحية التي أصابت الاقتصاد العالمي بصفة العامة والاقتصاد الجزائري، والجدول الموالي الجدول رقم (6-3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (6-3): مقارنة الجباية العادية والجباية البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	إجمالي الناتج المحلي	نسبة الجباية البترولية إلى الناتج %	نسبة الجباية العادية إلى الناتج %
2010	1835.8	1068.5	3081.5	1199.0	15.3%	8.91%
2011	1472.4	1324.5	2992.4	1459.0	10.09%	9.07%
2012	1561.6	1595.7	3455.6	1621.0	9.63%	9.84%
2013	1615.9	1831.4	3820.0	1665.0	9.7%	10.99%
2014	1577.7	2267.4	4218.1	1723.0	9.15%	13.15%
2015	1722.9	2465.7	4684.6	1671.0	10.31%	14.75%
2016	1682.5	2722.6	4747.4	1751.0	9.60%	15.54%
2017	1781.1	2845.3	5216.4	1888.0	9.43%	15.07%
2018	2776.2	3033.0	6714.2	2039.0	13.61%	14.87%
2019	2714.4	3041.4	6507.9	2050.0	13.24%	14.83%
2020	2200.3	3046.8	6289.7	1838.0	11.9%	16.75%

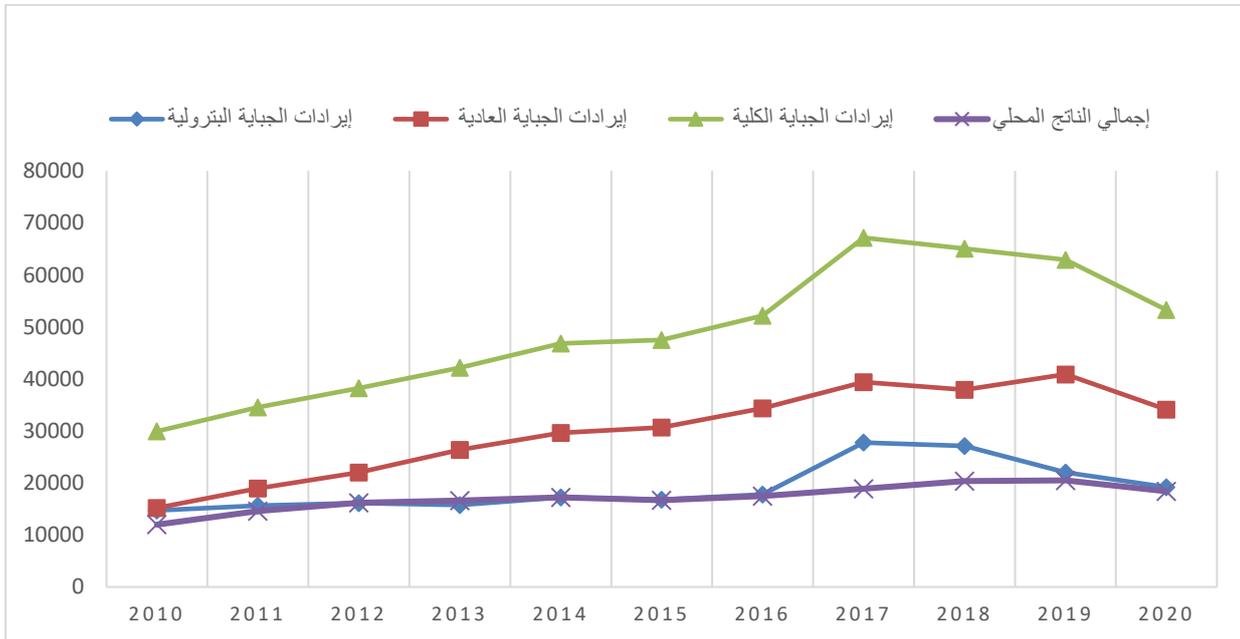
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (6-3) نلاحظ أن نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي سنة 2010 كانت 15.3% وهي أعلى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة، وقد عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة، نتيجة ارتباطها بتغيرات أسعار البترول التي تؤثر في الإيرادات البترولية، وبالتالي ينعكس على الجباية البترولية، في المقابل حققت الجباية العادية في نفس السنة تقريبا 9% من إجمالي الناتج وهي أدنى

مساهمة، حيث عرفت الجباية البترولية تراجع على العموم في السنوات الدراسة إلى غاية سنة 2018 أين ارتفعت مساهمتها إلى أكثر من 13% في الناتج ، وهذا بعد تعافي الأسواق النفطية من الصدمة البترولية التي أدت إلى انهيار الأسعار لتعود للارتفاع، مما ساهم في تحسن الإيرادات البترولية والإيرادات الجبائية البترولية، وفي أعقاب الأزمة الصحية والاقتصادية الطاحنة سنة 2020، والتي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، أدت بالاققتصاد العالمي حالة من أشد حالات الركود الاقتصاد، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي متأثر بها، إلا أن الجباية البترولية عرفت تراجع أعلى لتساهم بـ 11.9% في الناتج.

أما نسبة مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي شهدت نمو مستمر طول فترة الدراسة وهذه يشكل في حد ذاته نقطة إيجابية، رغم تراجع الطفيف في 2018 و 2019، ليعود للارتفاع سنة 2020 بنسبة 16.75%، بعدما كانت في بداية الدراسة تشكل 8.91% ثم ارتفعت بشكل كبير جدا في نهاية الدراسة، بالضعف وصلت إلى 16.75%، لتصبح مساهمة الجباية العادية أعلى من مساهمة الجباية البترولية، وإن كان مع تحسن أسعار البترول ترتفع مساهمة الجباية البترولية التي تتميز بعدم الإستقرار، ولكي يتضح لنا المعالم الرئيسية أكثر لهذا الجدول نقوم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): مقارنة الجباية العادية والجبائية البترولية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-6).

المبحث الثالث: متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

نعتقد أنها لا بد من احلال الجباية العادية محلا لجاية البترولية ليس بضبط الانفاق العام أو زيادة الضرائب (أسعارها وأنها)، و إنما عن طريق ترشيد ترشيد الإنفاق العام، وهذا يعتبر زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض، أودعم الطاقة الضريبية، وذلك بتوصيل الضريبة إلى شتى أنواع الدخول و المجالات و المواقع الممكنة، مع عدم الإضرار بحوافز الاستثمار، وكذا مكافحة الفساد الجبائي.

المطلب الأول: دوافع إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

إن أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 كشف بجلاء هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، فمجرد حدوث هذه الأزمة حتى انخفضت قيمة الصادرات البترولية الجزائري وانخفضت إيرادات الجباية البترولية وهذه الدوافع تتمثل في:¹

أولا: الآثار السلبية المباشرة لانخفاض الجباية البترولية: عرفت الجزائر بعد انخفاض السعر المرجعي للبترول، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي مع بقية العملات الصعبة الأخرى اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي، حيث انخفضت مداخيل الدولة الجزائرية والتي كان يعتمد في تحصيلها سنة 95 وأكثر أحيانا من الصادرات البترولية مما أدى إلى عجز دائم في الميزانية العامة.

1-عجز الميزانية العامة: إن العجز المستمر في الميزانية العامة له تأثير سلبي كبير على التوازن الاقتصادي وهذا ما حدث في الجزائر سنة 1986، مما أدى بالجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

2- تدهور حجم الاستثمار العمومي: إن الجزائر يعتمد في نصوصه الرسمية فلسفة التنظيم الاشتراكي فقد استخدمت في بداية الاستقلال سياسة التخطيط ابتداء من سنة 1967، أخذت بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ثم المخطط الرباعي (1970-1973) والذي بلغت استثماراته الفعلية 36,3مليار دج ومن هنا يبدو واضحا القيد المالي في هذه الفترة لم يشكل عائقا على التنمية بسبب الإيرادات الجزائرية.

3-تراكم المديونية العمومية الداخلية: انطلاقا من منتصف الثمانيات بدأت الميزانية العامة تعرف عجزا، بسبب انخفاض أسعار البترول، وبالتالي انخفاض حجم الإيرادات الجباية البترولية مما أدى إلى عدم كفاية الموارد الكلية للميزانية.

ثانيا: الآثار السلبية غير المباشرة لانخفاض الجباية البترولية: أدت أزمة أسعار البترول سنة 1986 إلى آثار سلبية غير مباشرة إلى جانب الآثار السلبية المباشرة، فالأزمة المالية الخانقة الناتجة عن انخفاض مداخيل البترول أدت إلى تعذر الدولة على القيام تمويل الاقتصاد الوطني.

¹كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسيبة بنبو علي، بالشلف، 2008، ص 324-327.

1- تدهور الناتج الداخلي الخام: أدى إلى تناقص حجم الاستثمارات وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية إلى حدوث ركود في القطاع المنتج كان له الأثر السلبي على معدلات نمو الداخلي الإجمالي.

2- ارتفاع معدلات التضخم: لقد عرفت مستويات التضخم ارتفاعا كبيرا بمجرد حدوث أزمة أسعار البترول سنة 1986، فبعدها كان يقدر معدل التضخم ب 8,8% سنة 1984 قفر إلى 15,9% سنة 1989 ومن تم 31,89% سنة 1992.

3- ارتفاع حجم البطالة: بمجرد انخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة بسبب تدني الربح البترولي، فإن يؤثر سلبا ومباشرة على سياسة الاستثمارات، وهو ما ضرب يعمق سوق الشغل في غياب سياسة تشغيلية واضحة للأهداف.

المطلب الثاني: أهمية الإصلاح الجبائي في تحقيق الإحلال:

من أجل ايجاد نظام جبائي فعال ومرن يتماشى مع المستجدات الاقتصادية الجديدة ويتفادى نقائص النظام القديم، وجبت ضرورة إصلاح النظام الضريبي القديم.

أولا: أهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر:

جاء الإصلاح الجبائي لأسباب عديدة أهمها: عدم فعالية وملائمة النظام الجبائي، ثقل العبء الضريبي نتيجة لتعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها، ضعف العدالة الجبائية، عدم مرونة النظام الجبائي القديم، الأزمة البترولية، زيادة الغش والتهرب الضريبيين، عدم فعالية الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار.¹

وسعى الإصلاح الجبائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:²

1- تحقيق النمو الاقتصادي: حاولت السلطات الجزائرية من خلال الإصلاح الجبائي تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية:

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات.
- نمو الاقتصاد عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات.
- الاهتمام المستمر بإعادة توزيع المداخل وحماية القوة الشرائية للعملة.
- متابعة تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للدولة.
- تحسين شفافية النظام الضريبي، غير معقد ومستقر يكون قادرا على كسب ثقة المكلفين.

¹ عابي وليد، وسراي صالح، وآخرون، الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة (1993-2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، 2019، ص 62.

² علو يشمس نزيهان، أثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2020-2021)، ص 193-194.

2- توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة:

تتميز الضرائب بالدول النامية بأوعيتها الضيقة وأسعارها المرتفعة، مما ينجر عنها ظاهرة التهرب الضريبي وإرهاق فئات معينة بالضرائب في ظل عدم تحقيق العدالة في فرضها، وبهذا فتوسع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض الضغط الضريبي، ويتيح عنه لفرصة للعمل على تبيان المعاملات الضريبية حسب نشاط الأفراد، أي يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين، الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل الضرائب بأنواعها الجديدة كالضرائب على الدخول أو السلع الاستهلاكية، أو الضرائب البيئية غرضها حماية البيئة.

أما الطريقة الثانية فهي زيادة كفاءة النظام بما يسمح بالوصول إلى شرائح لم تكن تغطي في السابق، هذه الأخيرة في حقيقة الأمر هي جوهر عملية الإصلاح الضريبي بالدول العربية، حيث يؤدي ضعف الجهاز الإداري المنظم لعملية فرض الضرائب وجبايتها إلى فقدان الدولة جزء كبيرا من الحصيلة الضريبية.

3- تبسيط النظام الضريبي:

يهدف الإصلاح بالجزائر، إلى تبسيط النظام الضريبي سواء على مستوى الهيكل حيث تم إلغاء مختلف الضرائب التي كانت معقدة، بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على أرباح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية، كما يهدف التبسيط من حيث التشريع الجبائي، إذ أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض و مدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح أكثر شفافية على عكس النظام السابق.

ثانيا: الإصلاح الجبائي في تحقيق الاحلال:

1: تشجيع الجباية العادية مقابل الجباية البترولية:

إن من أهم أهداف الإصلاح الجبائي لسنة 1992 تشجيع الجباية العادية مقابل الجباية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار هذه الأخيرة وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية سنة 1986، ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تبعية الميزانية العامة للمعطيات النفطية، إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص والتمثلة فيما يلي:

- عدم استقرار المواد المتأتية من الجباية البترولية وهذا لخضوعها لمتغيرات خارجية.
- كون أن الجباية البترولية تخضع لمبادئ وأعراف خارج سيطرة الدولة، وهذا الارتباط بقواعد عامة صادرة من قبل منظمة (OPEC)، والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.
- إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

2: الفصل بين نصيب الدولة ونصيب الجماعات المحلية:

إن من ضمن الإصلاح الجبائي ل سنة1992 هو الفصل في الضرائب بين نصيب الدولة ونصيب الجماعات المحلية، ويدخل هذا ضمن الاتجاهات الرامية إلى تمييز الجماعات المحلية لمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية.

أ-الضرائب نصيب الدولة:

• الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

وقد مس الإصلاح هذا النوع من الضريبة بالانتقال من نظام فروع الدخل، بالإضافة أنه ميز بين ضريبة تصريحية تفرض على صافي الدخل الإجمالي للمكلف، وهي ضريبة تمس مداخيل الأشخاص الذين لديهم إقامة جبائية بالجزائر ومصدر دخولهم بالجزائر، ضف إلى ذلك الأشخاص الذين مصدر تكليفهم خارج الجزائر.

• الضريبة على أرباح الشركات IBS:

هي ضريبة تصريحية سنوية، تفرض مداخيل الأرباح المحققة والناجمة عن شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت.

• الضرائب على الإنفاق:

يعبر عنها بمجموعة من الرسوم، أهمها الرسم على القيمة المضافة، التي هي بدورها ترفع من مردودية الخزينة العمومية، وهذا لاتساع نطاقه.

• الضرائب على رأس المال:

هي ضرائب تطبق على حركة رؤوس الأموال الطبيعية والحرفية المتمثلة في الضرائب على الشركات وحقوق التسجيل والطابع.

• الضرائب على التجارة الخارجية:

إن التأثير المزدوجة لهذه الضرائب المتمثلة في رفع إيرادات الدولة وزيادة السلع والخدمات الصادرة والواردة، فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني، وهذا النوع من الضرائب يتكون من حقوق الجمارك.

ب-الضرائب نصيب الجماعات المحلية:

• الرسم على النشاط المهني:

يقتطع هذا الرسم من رقم الأعمال، يتحصل عليه الأشخاص من جراء نشاطهم الصناعي أو التجاري والمهني، وهذا بغض النظر عن النتيجة المحققة، وما حصل من الرسم يوزع على البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

• الضرائب على الملكية: ويضم الرسمين التاليين:

-**الرسم العقاري:** هو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها، وتوجه هذه الضريبة لصالح ميزانية البلديات.
-**الرسم التطهيري:** هو رسم سنوي لصالح البلديات مقابل خدمات رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه غير صالحة للشرب.

3: التخفيض من الغش والتهرب الضريبيين:

إن التهرب الضريبي يعتبر من أهم المشاكل التي يواجهها النظام الضريبي حيث يؤدي إلى ضعف مردودية الحصيلة الضريبية، لهذا عمد المشروع الجزائري للقيام بإصلاحات مست جوانب مختلفة للحد من التهرب الضريبي.

أ- ويعرف التهرب الضريبي بأنه:

اعتداء غير مباشر على القوانين المنظمة للمنظمة باستعمال وسائل معينة تمكن المكلف من عدم دفع جزء أو كل الضريبة.

ب- ولقد عمد المشروع الجزائري إلى القيام بإصلاحات عديدة للتخفيض من الغش الضريبي مست جوانب مختلفة منها:

- محاولة إيجاد ضريبة بسيطة وواضحة وعدم المبالغة في تعدد الضرائب.
- وجود دفاتر محاسبية منتظمة يعتمدها المكلفين للتمكن من مراقبتها.
- ضرورة التعامل بالفواتير.

ج- بالنسبة للرقابة الداخلية تقوم إدارة الضرائب بتطبيق واحترام القانون الجبائي.

د- إلا أن هذه الظاهرة لا تزال منتشرة بسبب تعدد طرق الغش عن طريق الالتواءات والتغييرات.

المطلب الثالث: آليات الواجب اتخاذها لتحقيق الإحلال

نعتقد أنه لا بد من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ليس بضغط الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، وإنما عن طريق ترشيد الإنفاق العام وهذا يعني زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض أو دعم الطاقة الضريبية، وذلك بتوصيل الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة مع عدم الإضرار بحوافز الاستعمال.
وهذه الآليات تتمثل في:¹

أولاً- دعم الطاقة الضريبية للدولة: من خلال تقييمها للإصلاح الضريبي المطبق بداية من سنة 1992 من حيث المردودية المالية للضرائب، حجم التهرب الضريبي الضغط الضريبي فعالية التحفيز التي تضمنها تبين أنه لم يكن في المستوى الذي طمحت إليه الدولة، الطاقة الضريبية الفعلية كانت بعيدة جدا

¹كمال رزيق، سمير عمور، مرجع سابق ذكره، ص335-338.

عن الطاقة الضريبية الممكنة وحتى تستطيع تحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ينبغي معالجة مجموعة من الصعاب التي يعاني منها النظام الضريبي.

1- الحد من التهرب الضريبي: إذا أريد للطاقة الضريبية أن تنمو وتتطور لا بد من مكافحة التهرب الضريبي، ويمكن أن تتخذ إجراءات عملية في هذا الصدد من أهمها:

-من خلال إجراءات وقائية تتصل شمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليمات التنفيذ وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات وتقييد الصلاحيات التقديرية في لجان الفرض وغيرها تقييدا موضوعا للحيلولة دون تعسف الإدارة الضريبية أو توطئها مع المخلين بالتزام الضريبة كما يحقق ذلك حماية وتحصينا للإدارة الضريبية أو بالتزاماتهم الضريبية، كما يحقق ذلك حماية وتحصينا للإدارة الضريبية من الوقوع في الخطأ أو التعرض للضغوط التي قد تمارس عليها للإخلال بواجباتها.

-تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية والاستعانة عن التعقيد بالإجراءات الناجمة، أو تعديل التشريع إذا لزم الأمر.

2- عقلنة الامتيازات الضريبية: تعد كثرة الإعفاءات الضريبية أحد أهم الأسباب الأساسية في ضعف الطاقة الضريبية، خصوصا تلك الإعفاءات التي غالبا ما تذهب في شكل دخول أو أرباح أو نفقة تحول إلى الخارج.

-منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مطارح ضريبية مستقبلية.
-إعادة النظر في الإعفاءات الدائمة في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المكلفين من جهة الثانية.

-اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من الفرص من العمل وعلى المشاريع التي تستعمل الموارد الأولية المحلية.

3-رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي: لدعم الطاقة الضريبية فإنه لا بد من رفع كفاءة الإدارة الضريبية وبالأخص جهاز التحصيل عن طريق:

-تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية، والاستعاضة عن التعقيد وتعديل التشريع إذا لزم الأمر.

-إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي المختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المواطنين والدولة.

-الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظام ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة.

ثانيا-ترشيد الاتفاق العام: بالإضافة إلى دعم الطاقة الضريبية لتحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية فينبغي على الدولة أن تقوم في هذا الصدد بترشيد انفاقها.

1-محااربة أشكال وأليات الفساد: باعتبارنا نبحث في تحقيق الإحلال من خلال ترشيد الإنفاق العام فلا بد من القضاء على ظواهر هدر المال العام، والرشوة والوساطة والمحسوبية التي تفشت في الكثير من الهيئات والمؤسسات العامة من خلال تطبيق التشريعات الصادرة في هذا الخصوص.

2-القضاء على ظواهر هدر المال العام: وفي هذا الإطار ينبغي مراعاة ما يلي:

-تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.

-ترشيد الإنفاق الجاري والاستثماري بالدولة، بحيث يستعد تماما لا وجود الإنفاق الترفي.

-ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا من مختلف مناطق الدولة.

-ينبغي إعادة النظر بأنظمة المناقصات والشراء والصرف اتجاه التخفيف من العقوبات البيروقراطية.

3-مكافحة الرشوة: إن القضاء على الرشوة يعتبر أمرا ضروريا في سبيل دعم الطاقة الضريبية ومن تم الرفع من مردودية الجبائية التي تؤدي إلى تحقيق الإحلال الذي تسعى إليه.

4-مكافحة تبيض الأموال: للوقاية من ظاهرة تبيض الأموال والتي تعتبر ستارا لاختلاس المال العام والمتاجرة في المخدرات والأسلحة والرشوة على جانب كل وسيلة للتهرب من الإخضاع الضريبي، والتي تحرم الخزينة العامة من موارد مالية هامة يمكن أن تساهم في عملية الإحلال ينبغي أن يتم الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية.

ثالثا-خوصصة المؤسسات العمومية: تحويل الملكية سيدعم ميزانية الدولة وهو ما نريد إبراز من خلال تطرقنا إلى الخوصصة كطريقة من طرق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

1-الحصول على موارد فورية لتدعيم موازنة الدولة: تتطلب إعادة التوازن إلى ميزانية الدولة بالضرورة بيع بعض الأصول الثابتة التي تملكها الدولة إلى المستعمرين المحليين، والأجانب للحصول على موارد إضافية تدعم ميزانيتها.

2-الحصول على موارد بعيدة المدى لتدعيم موازنة الدولة: كما تهدف الخوصصة إلى الحصول على موارد فورية فإنما في المقابل تسعى إلى الحصول على موارد بعيدة وذلك من خلال الضرائب التي ستجنيتها من المؤسسات التي تمت خوصصتها ورفعت من كفاءتها.

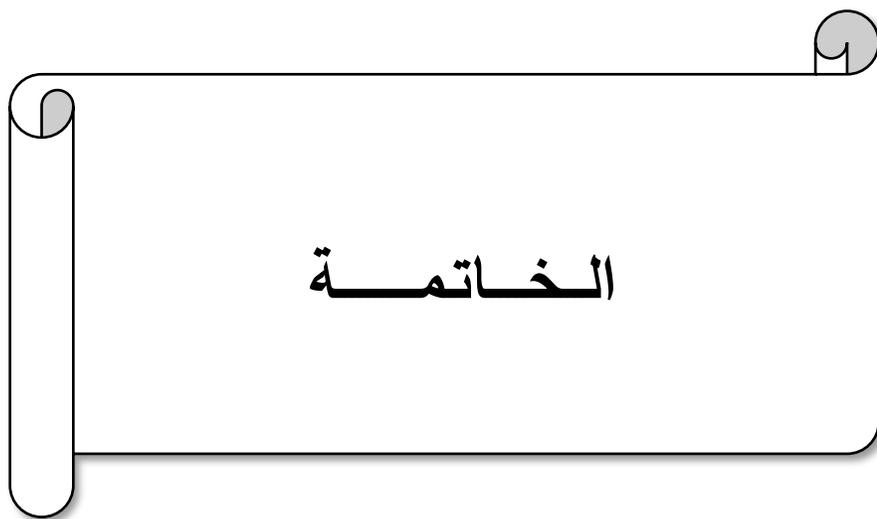
خلاصة الفصل:

شهدت الميزانية العامة للدولة خلال السنوات الأخيرة تواصل اختلال التوازني بسبب التوسع في الإنفاق العمومي في مختلف البرامج التنموية، كما شهدت الإيرادات العامة حققت نمو كبيرة، في مقابل ذلك ارتفعت أيضا النفقات العامة، مما انعكس على رصيد الميزانية مسبب عجز مستمر خلال فترة الدراسة، متأثرا بتقلبات الإيرادات العامة نتيجة تقلبات أسعار البترول، وهو ما يحدث حالة لا استقرار في الميزانية العامة للدولة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية يتضح أن الجباية البترولية تتكون من الضرائب المباشرة التي تشكل الحصة الكبيرة من الجباية العادية، ثم الضرائب على الأعمال التي تحتل المرتبة الثانية ويبقى أداؤها بعيد عن المطلوب ، أما الضرائب غير المباشرة يبقى وزنها ضعيف مقارنة بالضرائب المباشرة ، بالنسبة للجباية الجمركية التي تشكل أحد أهم مصادر الجباية العادية تبقى أيضا مساهمتها محدودة بسبب التوجهات الاقتصادية قائمة على الحد من الاستيراد وهو مآثر على الرسوم و الحقوق الجمركية، و تبقى الجباية البترولية أهم إيرادات الجباية العادية إلا أنها تتميز بطبيعة غير مستقرة وذلك ارتباطه بتقلبات أسعار البترول.

وتبين أيضا أنه رغم الإصلاحات والجهود المبذولة بهدف الرفع من حصيلة الإيرادات الجبائية إلا أن رصيد الموازنة العامة يسجل عجزا مستمر، وذلك راجع إلى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، والذي يبقى عرضه للتغيرات وكذا تنامي ظاهرة التوسع في الإنفاق العام وبالتالي عجز الإيرادات العامة في تمويل النفقات.

يجب على الدولة أن تقوم بتنويع مصادر الإيرادات وإحلال الجباية العادية من حلال جباية البترولية، وذلك خلال خلق اقتصاد متنوع قائم على عدة قطاعات تملك الجزائر المقومات الطبيعية والبشرية التي يساعد على تفعيله أو التحرر بصفة فعلية من التبعية لقطاع البترول متقلب العوائد وغير القابل للتحكم.



الميزانية العامة للدولة هي أحد العناصر الهامة في النظام المالي باعتبارها المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذا لم تعد أرقاماً وبيانات كما تشير إليه المفاهيم التقليدية بل لها آثار على مستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه، حيث ارتبط مفهومها بتطور مفهوم المالية العامة، فالميزانية العامة بمفهومها الحديث هي عبارة عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال سنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها.

كما أن للميزانية العامة للدولة أربعة مبادئ تحكم عملها، وأن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بإعداد الميزانية واعتمادها ثم تنفيذها وأخيراً مراقبتها ومراجعتها. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، بالإضافة إلى التطرق إلى رصيد الميزانية العامة للدولة من خلال عجز الميزانية وفائض الميزانية، ولقد توصلنا إلى أن النفقة العامة هي تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، والحكومة والجماعات المحلية. وتعتمد الدولة الجزائرية لتمويل ميزانيتها العامة على نوعين من الجباية هما: الجباية العادية والجباية البترولية، فالجباية العادية تتمثل في مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم التسجيل والرسوم الجمركية التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين، أما الجباية البترولية فهي تتكون من الرسم المساحي، الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج، والضريبة على أرباح الشركات وأخيراً الرسم على حرق الغاز. وفي ظل تقلبات وتغيرات أسعار البترول لعدة عوامل متداخلة ومتنوعة في كل الجوانب تؤثر على البترول سواء من ناحية العرض أو الطلب، مما يدفع سعره إلى الارتفاع أو الانخفاض والذي يؤدي به إلى انعكاسات على الجباية البترولية، وبالتالي يؤثر على استقرار الميزانية العام للدولة.

ومن خلال هذا الدراسة استخلصنا أنه بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، والتي كان من بين أهم أهدافها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وفي ظل الزيادة المستمرة في حصيلة الجباية العادية والتي لها أثر كبير في زيادة الإيرادات العامة، وبالتالي زيادة موارد الدولة حيث تساهم بنسبة أكثر من 40% في الإيرادات العامة، بالإضافة إلى عدم قدرة الإصلاح الضريبي في التأثير على هيكل الجباية العادية الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب المباشرة بصورة كبيرة وواضحة، ولذلك أصبح من الضروري جداً على الجزائر السعي أكثر إلى إصلاح يتماشى مع التطورات التكنولوجية خاصة، ويساهم في زيادة الحصيلة الجباية بشكل أكثر فعالية من أجل الوصول للهدف المنشود هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتحقيق استقرار أكثر للموازنة العامة، وصلابة في مواجهة الأزمات المختلفة.

الإجابة عن الفرضيات:

توصلنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى الإجابة عن الفرضيات المطروحة في المقدمة العامة على النحو الآتية:

الفرضية الأولى: تعتمد الإيرادات العامة على الجباية العادية بشكل أساسي لتغطية النفقات العامة، فقد تطرقنا في الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال دراسة تطور الجباية العادية والبتروولية التي شهدت عودت أسعار النفط للإرتفاع سنوات 2018-2019، مما جعل الجباية البتروولية تأخذ مكانها في المساهمة في تمويل الميزانية العامة لتصل إلى أكثر من 41% مقابل 45.7% الجباية العادية التي تراجعت مساهمتها رغم إرتفاع قيمتها سنة 2019 إلى تقريبا 7% مقارنة بسنة 2017، وهذا ما ينفي صحة الفرضية التي تقول أن الإيرادات العامة تعتمد على الجباية العادية بشكل أساسي.

الفرضية الثانية: لا تساهم الجباية العادية بنسبة كبيرة في تمويل الموازنة العامة حيث عرفت الجباية العادية ارتفاع سنة 2014 بنسبة 23.8%، حيث حافظت الجباية العادية على نسق إرتفاعها من خلال النتائج الايجابية الراجعة أساسا إلى ارتفاع تحصيل المساهمات المباشرة والضريبة على الدخل العام، الأجور والضريبة على أرباح المؤسسات وكذا الضرائب على الأعمال، وواصلت الإرتفاع لتصل سنة 2021 إلى نسبة مساهمة قدرت بـ 49.7%، في حين وصلت في وقت سابق إلى 57% سنة 2016، وهذا ما ينفي صحة الفرضية فهي تساهم بنسبة كبيرة كانت أكثر من الجباية البتروولية في بعض السنوات، إلا أن حجم تحصيل الجباية العادية لم يصل للمستوى المطلوب، الذي يمكنها من الإحلال محل الجباية البتروولية.

الفرضية الثالثة: لا يمكن إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية بسبب ضعف الوعاء الضريبي. يمكن نفي صحة هذه الفرضية، ففي الوقت الحالي لم تتجح الإصلاحات في إحلال الجباية العادية محل الجباية البتروولية نظرا لضعف الحصيلة الجباية العادية خاصة في الضرائب غير المباشرة والضرائب على الأعمال وحتى الضرائب الجمركية، إلا أنه مع وجود إصلاح فعّال يمكن تحقيق ذلك في المستقبل.

نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية لمختلف فصول البحث، توصلنا إلى

النتائج الآتية:

- الموازنة العامة للدولة لها أربعة مبادئ تحكمها عملها، وأن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بإعداد الميزانية واعتمادها ثم تنفيذها وأخيرا مراقبتها ومراجعتها.
- الموازنة العامة تعتمد على نوعين من الجباية هما: الجباية العادية والجبائية البترولية في تحصيل الإيرادات العامة من جهة، ومن جهة تقوم النفقات العامة على نوعين هما نفقات التشغيل ونفقات التجهيز.
- شهدت الإيرادات العامة في الجزائر تراجع كبير خلال سنة 2020، حيث قدرت بـ 5328.1 مليار دينار مقارنة بـ 6289.7 مليار دينار سنة 2019 أي نسبة تراجع قدرت بـ 15.28%، ويرجع ذلك التراجع للإيرادات الجباية العادية والبترولية، حيث عرفت الجباية البترولية تذبذب في حصيلتها خلال فترة الدراسة واستقرت سنة 2021 في نسبة مساهمة قدرت بـ 36%، في حين شهدت الجباية العادية نمو مطرد خلال فترة الدراسة لتستقر في نسبة مساهمة قدرت بـ 49%.
- من خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا أن النفقات كان تتفوق على إجمالي الإيرادات، وهذا في جميع السنوات المذكورة وحتى قبل هذه الفترة، أي تصاعد عجز الموازنة العامة، فالجزائر لم تشهد ولو لسنة واحدة توازن في ميزانيتها بسبب زيادة النفقات الذي لم يتبعه زيادة على مستوى الإيرادات، ويعود السبب في ارتفاع النفقات العامة إلى البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة لبعث التنمية والاستقرار وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالرغم من تزايد حصيلة الإيرادات العامة إلا أنها عجزت على تغطية النفقات العامة في معظم سنوات الدراسة.
- الإصلاح الجبائي نتيجة حتمية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر، وقد تمثلت أهم أهدافه في تبسيط النظام الجبائي وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات الآتية:

- في ظل الصدمات البترولية وآثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري المرتكز على العائدات البترولية يتعين على السلطات المالية في الجزائر البحث عن البدائل الكفيلة لإحلال الجباية البترولية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك في ظل ما تتوفر عليه الجزائر من امكانيات مالية حالية، ومناخ اقتصادي وسياسي يسمح لها بخلق قطاع صناعي مؤهل ومدعم، تنويع اقتصادي يزيد من الوعاء الضريبي.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يكون بضغط الإنفاق العام أو زيادة الضرائب، وإنما عن طريق ترشيد الإنفاق العام، وهذا يعني زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض أو دعم الطاقة الضريبية، وذلك بتوصيل الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة مع عدم الإضرار بحوافز الاستعمال.



قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- عوضه حسين ، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2003.
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 1992.
- بوزيد حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة
- شحادة الخطيب خالد، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005
- حسين عوض الله زينب، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006.
- سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- عدلي ناشد سوزي ، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
- الحاج طارق، المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- أحمد حشيش عادل، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية، 1996.
- فليح العلي عادل، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- علي جاسم الجحشي عبد الباسط، إعفاءات من ضريبة الدخل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- عفاة عدي، المحاسبة الضريبية، دائر وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
- السويسي فاطمة، المالية العامة موازنة الضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، دار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- عطوي فوزي، المالية العامة للنظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

- علوان قاسم نايف، نجية ميلاد الزياتي، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار فجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004
- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2003.
- أبو نصار محمد وآخرون، محاسبة الضرائب، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، 2005-
- بعلي محمد الصغير، بشرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- محرزى محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار همومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004.
- الوادي محمود حسين، زكريا أحمد غرام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

المجلات:

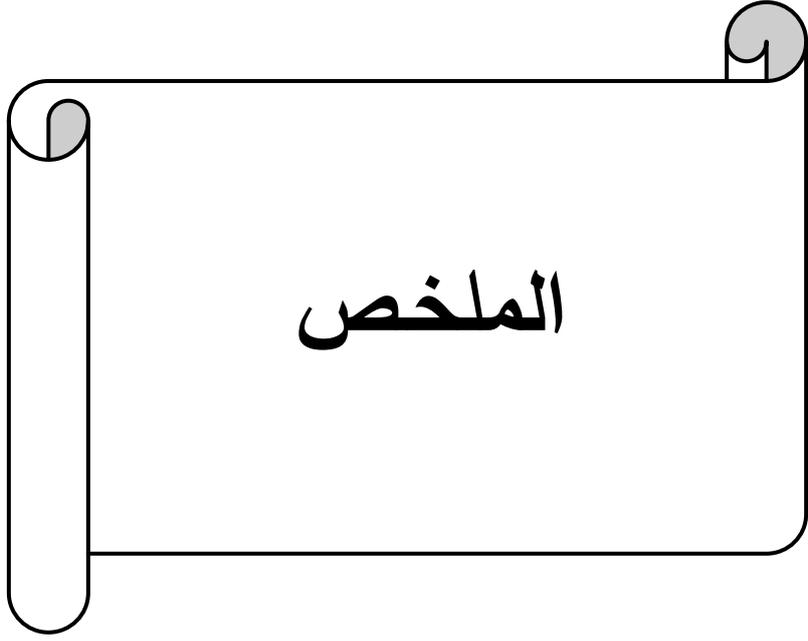
- سعدان آسيا، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى اقتصادية 0088-2253 جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر
- بلجيلالي أحمد، شباب سيهام، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07 جامعة شلف، 2017
- عابي وليد، وسراي صالح وآخرون، الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة (1993-2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 2019.
- قجاتي عبد الحميد، دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد7، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016
- قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، السداسي الثاني، 2007
- زريق كمال، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة حسيبة بن بو علي، بالشلف، 2008

المذكرات والأطروحات:

- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2004) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2013-2014
- علوي شمس ناريمان، أثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2020-2021).
- قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة (2000-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.

مواقع الكترونية:

<https://rowwad.com>



الملخص:

الموازنة العامة في الجزائر أحد أهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول إلى أهدافها المرجوة، إذا تمثل الموازنة العامة للدولة في الوقت الحاضر الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة، ومع تصاعد عجز الموازنة العامة، حيث لم تشهد الجزائر توازن في ميزانيتها بسبب زيادة النفقات الذي لم يتبعه زيادة على مستوى الإيرادات، ويعود السبب في ارتفاع النفقات العامة إلى البرامج التنموية. وترتكز الجزائر في تغطية إيرادات الموازنة العامة على موردين أساسيين هما: الجباية العادية والجباية البترولية، حيث عرفت الجباية البترولية تذبذب في حصيلتها خلال فترة الدراسة، ومع عودت أسعار النفط للإرتفاع أخذت الجباية البترولية مكانها في المساهمة مرة أخرى لتصل إلى أكثر من 41% مقابل 45.7 % للجباية العادية التي تراجعت مساهمتها رغم إرتفاع قيمتها سنة 2019، ففي الوقت الحالي لم تتجح الإصلاحات في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية نظرا لضعف الحصيلة الجباية العادية، إلا أنه مع وجود إصلاح فعال يمكن تحقيق ذلك في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة للدولة، الجباية البترولية، الجباية العادية، عجز الموازنة.

Abstract: the general budget in Algeria is one of the most important Financial Tools for the state That it uses to reach its desired goals, if the state's general budget at the present time represents the basic document for studying the public finances of any country, and with the escalation of the public budget deficit, as Algeria did not witness a balance in its budget duet to the increase in expenditures that did not this will be followed by an increase in the level of revenues, and the reason for the increase in public expenditures is due to development programs. Algeria relies on covering the revenues of the general budget on two main resources : the ordinary tax and the petroleum felony, as petroleum taxation witnessed fluctuation in its proceeds during the study period, and with the return of oil prices to the rise, oil taxation took its place in the contribution again to reach more than 41% compared to 45.7% for the regular collection, whose contribution declined despite Yemen's rise in 2019, at the present time, the reforms have not succeed in replacing the regular collection with petroleum due to the weak normal collection, Proceeds However, with an effective reform, this can be achieved in the future.

Keywords: the state's general budget, petroleum taxation, ordinary felony, Budget deficit

